آليات ومداخل تطوير التعاون الاقتصادي والتنموي العربي

آليات ومداخل تطوير التعاون الاقتصادي والتنموي العربي

اولا: ميزان المدفوعات ومداخل تطوير التعاون الاقتصادي

- يرتبط تطوير مستويات التعاون الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله ومستوياته بتحليل واقع ميزان المدفوعات وبنوده وعناصره المختلفة للدول محل التحليل .
- حيث يمثل ميزان المدفوعات الانعكاس الكامل لكافة تعاملات الدول (الاقتصادية) مع الغير.
- وتوضح بنود الميزان (للسلع والخدمات والمال والاستثمار) الواقع الفعلي لمستويات التعامل مع الخارج.
- ومن ثم توضح الجوانب والبنود الممكنة لتطوير حجم التعاملات مع العالم الخارجي(بما فيه اطر وترتيبات التعاون الثنائي او الاقليمي).
- وهو ما يجعل من سياسات الدول (المالية والنقدية والتجارية) عاملا حاكما وضع ميزان مدفوعاتها (سلبا او إيجابا). **بما في ذلك :-**

- (أسعار الصرف الاسمية والحقيقية – السياسات التجارية واتجاه توجهها للداخل أم للخارج -.....)
- ومن ثم على وضع (إجمالي وصافي)تعاملاتها الخارجية (الثنائية والإقليمية والدولية).
- هذا إضافة لطبيعة الهياكل الاقتصادية للدولة ومستويات التركز والتنويع في تشكيلتها من المنتجات وكذلك مدى مرونة تلك الهياكل وتلك المنتجات، وعمق واتساع وفعالية سياسات وبرامج وإجراءات الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية
- كل هذه عومل تؤثر مباشرة على قضايا تطوير او تعميق مستويات التعاون بين التكتلات والدول، وهي أيضا محددات لمستقبل ذلك

آليات ومداخل تطوير التعاون الاقتصادي والتنموي العربي
ثانيا: الاطار العام للعمل

- يتطلب تطوير وتوسيع مستويات التعاون الاقتصادي العربي-العربي، المتجه صوب الارتقاء للتكامل الاقتصادي، العديد من المتطلبات السياسية والمؤسسية والاقتصادية والتشريعية، تتضمن ارادة سياسية حقيقية ، ومؤسسات قادرة ، وحكومات رشيدة، وسيادة انماط المشاركة الواسعة كافة مراحل اتخاذ القرار (التخطيط والرؤى والخطط والبرامج).
- على ان يتم ذلك وفق محدد اساسي وهو توافق مسارات العمل الوطني/الاقليمي/الدولي .

- المسار الوطني المعبر عنه بخطط وبرامج وسياسات ادارة الاقتصاد والمجتمع.
- المسار الاقليمي معبر عنه باليات وبرامج العمل المشترك.
- المسار العالمي معبرا عنه بمدى التوافق مع الاهداف التنموية المستدامة MDGs 2000 – SDGs 2015

- يضمن هذا الاطار اساسا صلبا يؤسس لخطوات ثابتة لمسار التعاون/التكامل الاقتصادي العربي.
- بحيث يضمن التراكم وعدم التعارض او الانحراف في الجهود المبذولة كلية كانت او قطاعية.
- بحيث يصبح كل تطوير او تحسين في قطاع من قطاعات الاقتصاد او بند من البنود الموازنات، هو تلقائيا مصدر لدعم مستويات التكامل الاقتصادي العربي-العربي.
- تأسيسا على ما سبق تتسع مناهج واليات التنفيذ امام متخذ القرار ومخططي او مستهدفي الارتقاء بالتعاون/التكامل الاقتصادي العربي.

- ويمدنا الفكر المعاصر في مجال تطوير القدرات للدول النامية استنادا لتجارب النجاح في الدول المتقدمة (قديما) والدول الناشئة (حديثا).
- بان هناك مدخلا حيويا لانجاز ذلك التوجه يتسم بكونه سريع الاثر والمردود، ومستدام ، ومرن، ومرتفع الكفاءة صوب استخدام الموارد والطاقات المتاحة، وهو كذلك عالي الفعالية صوب تحقيق الاهداف المرجوة (للاجندات الوطنية والاقليمية والدولية).
- الا وهو مدخل تطوير سياسات التنمية (للانتاج الزراعي والصناعي والخدماتي) صوب سلاسل الانخراط في سلاسل القيمة العالية GVCs.
- وهو المدخل الذي يتضمن داخله مدخلين او اليتين محوريتين وهما التجارة(الحرة)، والاستثمار (الاجنبي/العربي/المحلي).

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: منطلق للتكامل الاقتصادي العربي.

3/1 التاسيس وبدء العمل.

- يمدنا تاريخ التكامل الاقتصادي العربي منذ تأسيس الجامعة العربية في 22مارس عام 1945 بالجدل حول منهجين للإنجاز هذا التكامل :-
- المدخل التجاري : القاصر على التبادل والتعاون في مجال السلع (تحرير والغاء القيود على حركة السلع ثم الخدمات).
- المدخل الانتاجي : القائم على التعاون والتحرير لمجالات الانتاج بمعنى تحرير والغاء القيود على حركة عوامل الانتاج. وهو الاتجاه الذي لم ينل توافق الدول العربية (في اي وقت من الاوقات!!).

- وظل الجدل حتى عام 1981حيث اسست فعليا اولى خطوات تبني الخيار الاول (قمة عمان)، من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي، التي على اساسها وبموجبها اطلق العرب منطقتهم الكبرى للتجارة الحرة GFTA، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1998 واقرت التزام الدول بالالغاء التدريجي للرسوم الجمركية وللقيود غير الجمركية بحلول عام 2008.(10) سنوات.
- ضمنت المنطقة 18 دولة عربية :
- الاردن – الامارات – البحرين – تونس – الجزائر – السعودية – السودان – سوريا – العراق – عمان – فلسطين – قطر- الكويت – لبنان – ليبيا – مصر – المغرب - اليمن

3/2 التجارة والنمو الاقتصادي.

- يتأثر النمو الاقتصادي لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية.
- حيث ترتبط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم، وتتوقف أهمية التجارة الخارجية لدولة ما على عوامل عديدة منها:-
- «حجم هذه الدولة وعدد سكانها وسعة السوق الداخلي، ومرحلة النمو والتطور الاقتصادي الذي بلغته هذه الدولة، ومدى توفر الموارد الطبيعية الزراعية والمنجمية والمناخية والموقع الجغرافي، بالإضافة إلى العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية».

3/3 التجارة البينية العربية: التشخيص السليم مدخل للسياسات السليمة.

- نشير في البداية لتاكيد العديد من الدراسات التطبيقية (الاسكوا 2013)، الى ان واقع التجارة العربية يظهر ان الصادرات العربية أقل من الطاقات الفعلية المتاحة، وان المنطقة العربية تصدر بنحو ثلث طاقاتها التصديرية بسبب :-
- "تركز التصدير في الشركات الصغيرة ، وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وحفز الاستثمار في تنويع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة".
- كما اظهر تحليل الصادرات العربية البينية :-
- تدني تنوع الصادرات البينية العربية في المنتجات الصناعية وسلاسل الإمداد مقارنة بكافة أقاليم العالم.

- تعتبر الصادرات السلعية العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية.
- إضافة لتدني مستوى المكون التكنولوجي والقيم المضافة في السلع المصدرة.
- وتظهر المقارنة مع هذه الدول اتساع ملموس في الفجوة، حيث ارتفعت الفجوة من 6 نقاط مئوية للفترة 1998/1996 إلى 8 نقاط مئوية للفترة 2006-2008، ثم إلى 10 نقاط مئوية للفترة 2010-2012.
- **أخذا في الاعتبار أن مجموع صادرات دولتين عربيتين فقط هما السعودية والإمارات يمثل أكثر من 50% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية العربية إلى العالم.**

الصادرات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

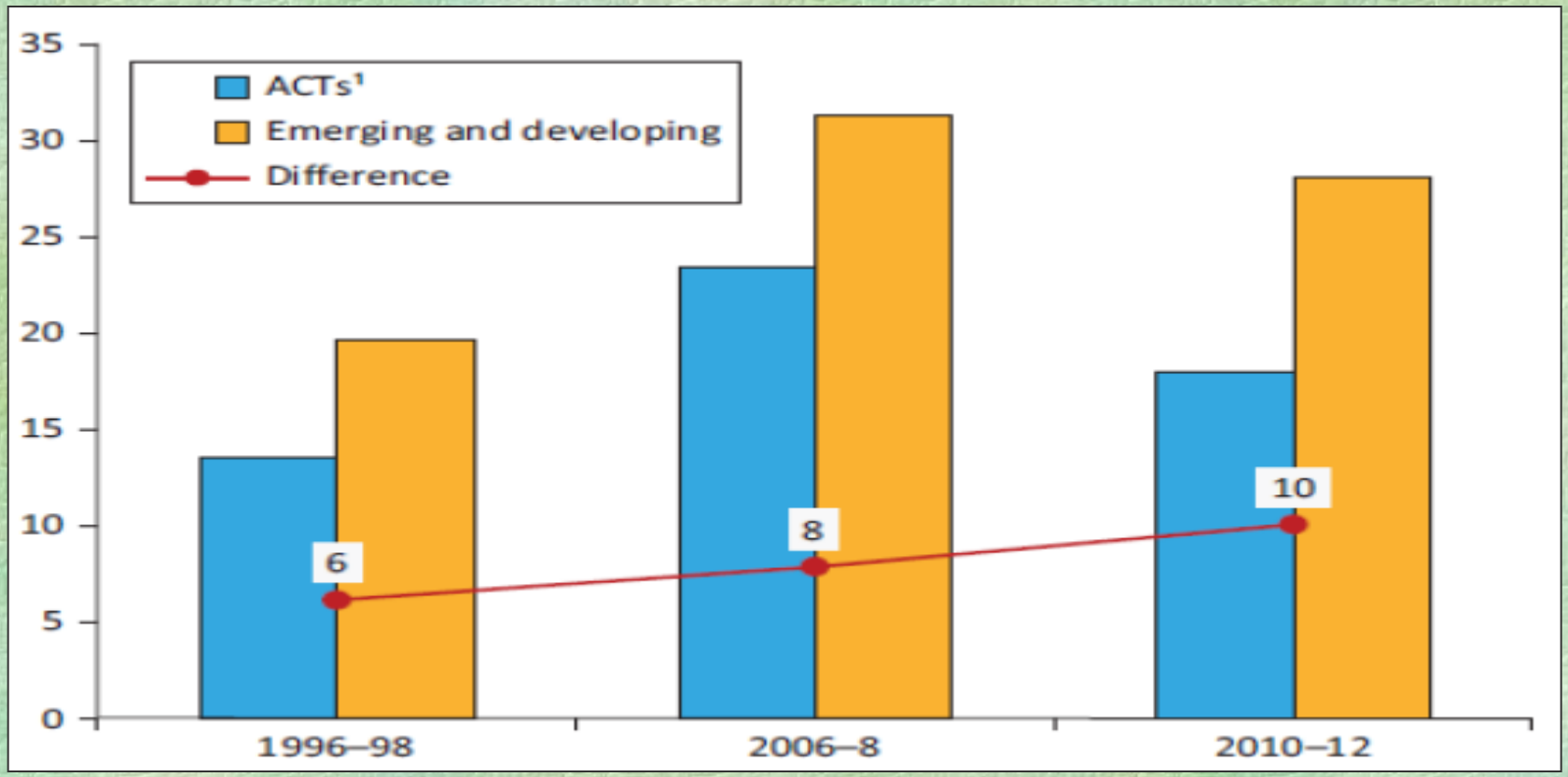

• عدا ليبيا

المصدر: IMF, **Toward New Horizons – Arab Economic Transformation Amid Political Transitions**، 2014.

- كما يظهر الواقع تأثر التجارة الإجمالية العربية بالتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث لعبت التغيرات الحادة في الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام والسلع الأولية دورا رئيسيا في تغيير موازين الدول العربية صوب العجز او الفائض، وان كان الاتجاه الغالب هو صوب العجز، نتيجة ارتفاع الميل للاستيراد ، وكذلك ميل أسعار الواردات العربية للارتفاع جراء الارتفاع الملحوظ في أسعار استيراد السلع الغذائية وكذلك أسعار استيراد منتجات النفط والمنتجات من السلع الرأسمالية والوسيطة.
- والذي يضاف عليه كما شهد العامين الماضيين ثبات او تراجع اسعار الصادرات من المنتجات الاولية (النفطية)، ما يقود لتاثيرات سلبية على المنطقة، التي تفتقد للقدرات التصديرية للسلع المصنعة عموما وللعالية التقنية المضافة خصوصا.

أداء التجارة البينية العربية

(2013-2009)

البيان	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2009-2012) (%)
	2009	2010	2011	2012	2013*	2009	2010	2011	2012	2013*	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	80.4	91.1	100.8	109.0	113.6	-15.8	13.3	10.7	8.1	4.2	10.7
الصادرات البينية العربية	87.2	98.5	103.1	110.4	112.9	-13.0	12.9	4.7	7.1	2.3	8.2
الواردات البينية العربية	73.6	83.8	98.6	107.6	114.3	-18.9	13.9	17.7	9.1	6.3	13.5

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2.

*بيانات أولية.

الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%)
(2013)

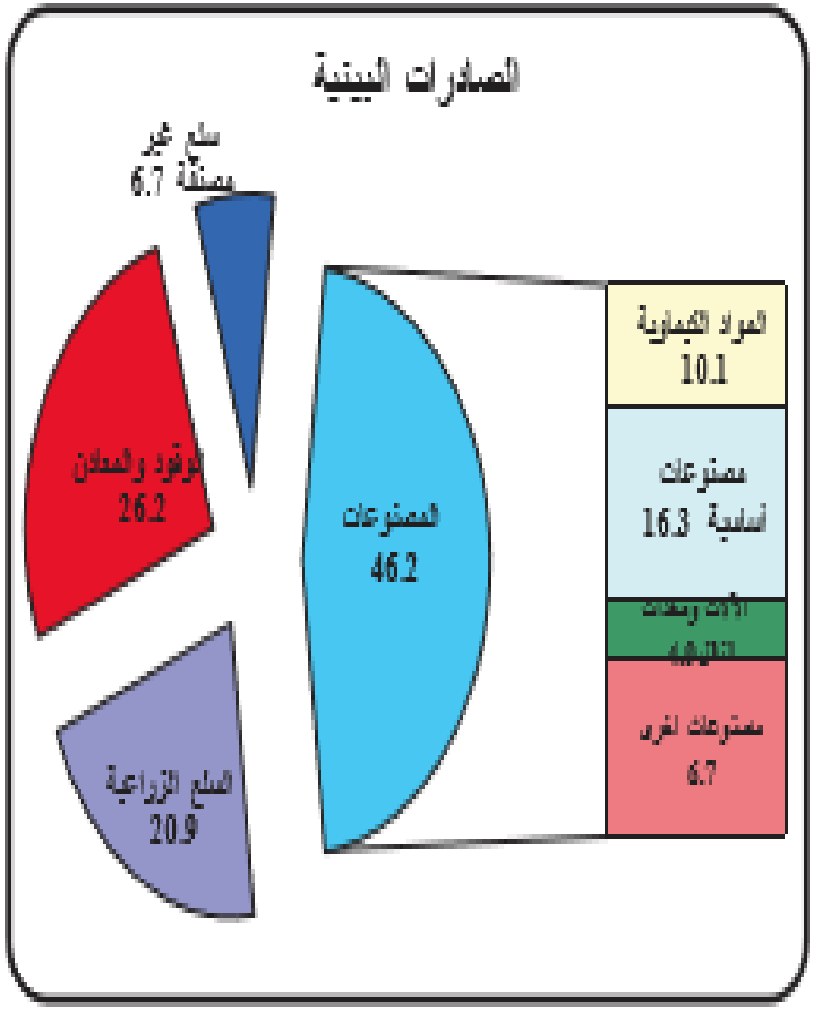

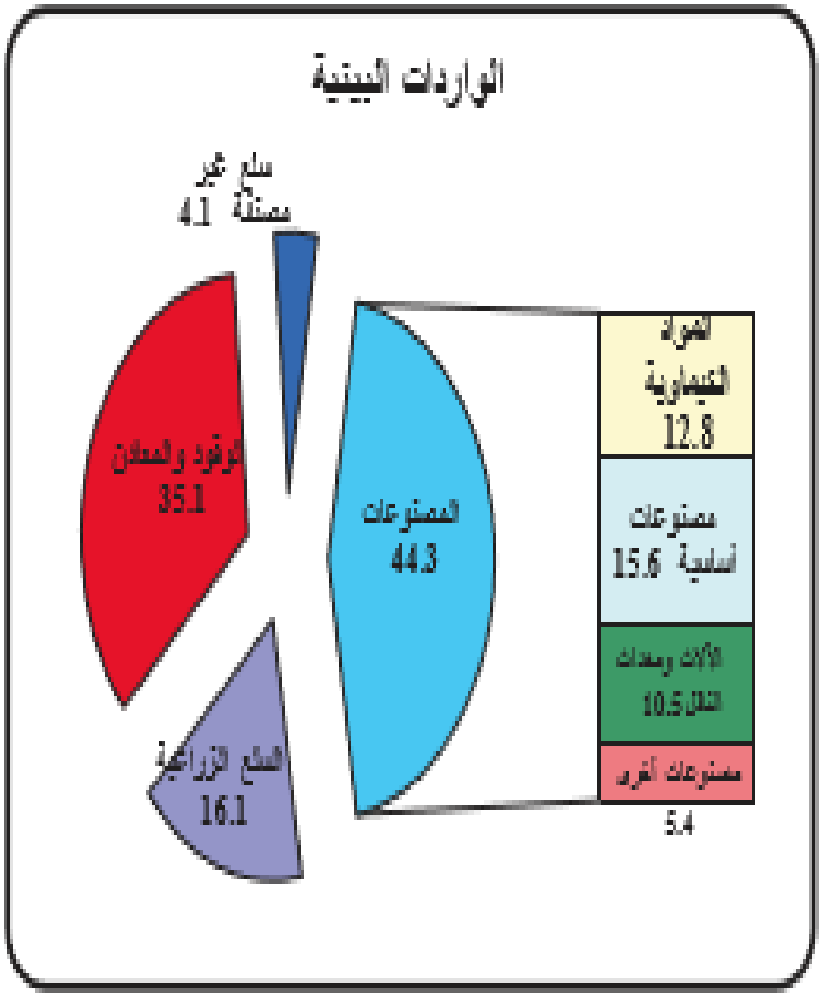

مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية
(2013-2009)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2013 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2013 (%)
	2009	2010	2011	2012	2013		2009	2010	2011	2012	2013	
منطقة التجارة الحرة العربية	75,904	76,487	89,788	109,568	110,511	0.9	71,857	74,958	87,116	104,425	111,318	6.6
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	33,944	28,140	38,539	55,163	57,506	4.2	23,554	25,009	33,461	42,881	45,674	6.5
إتحاد دول المغرب العربي	2,693	2,895	3,485	4,082	4,345	6.4	2,539	2,672	2,782	3,543	3,785	6.8
دول إتفاقية أغادير	2,225	1,942	2,013	2,144	2,274	6.1	1,951	1,937	2,124	2,577	2,750	6.7
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	10.3	8.4	7.5	8.3	8.4		11.9	11.4	11.8	12.7	12.8	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.4	4.3	4.2	5.5	5.6		0.5	0.6	0.3	0.2	0.1	
إتحاد دول المغرب العربي	2.5	2.0	2.7	2.5	3.1		2.2	2.2	2.2	2.5	2.5	
دول إتفاقية أغادير	3.9	2.8	2.6	2.8	3.0		1.7	1.5	1.4	1.6	1.7	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية بإستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
إتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول إتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2011-2013)

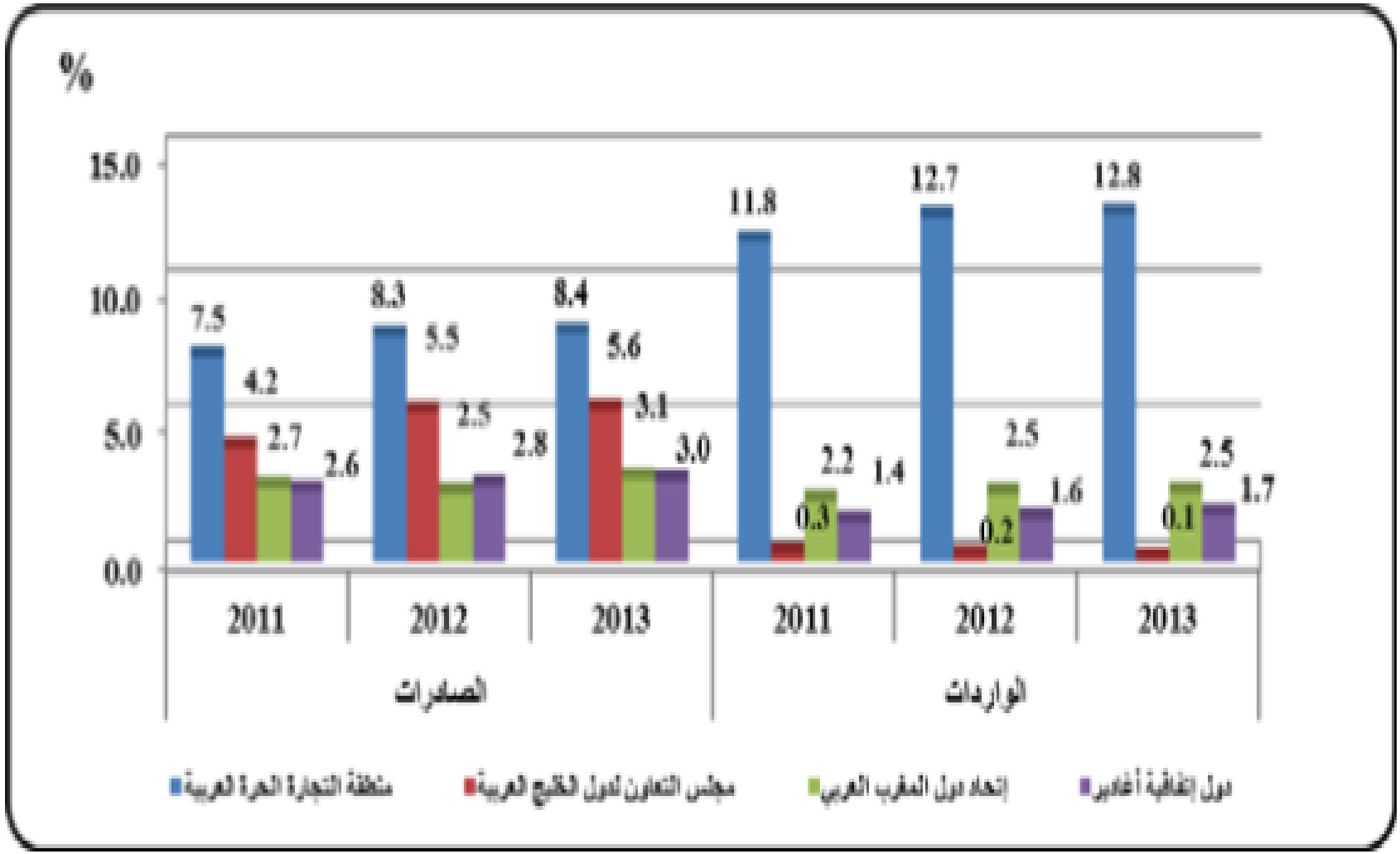

أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية
متوسط الفترة (2010-2013)

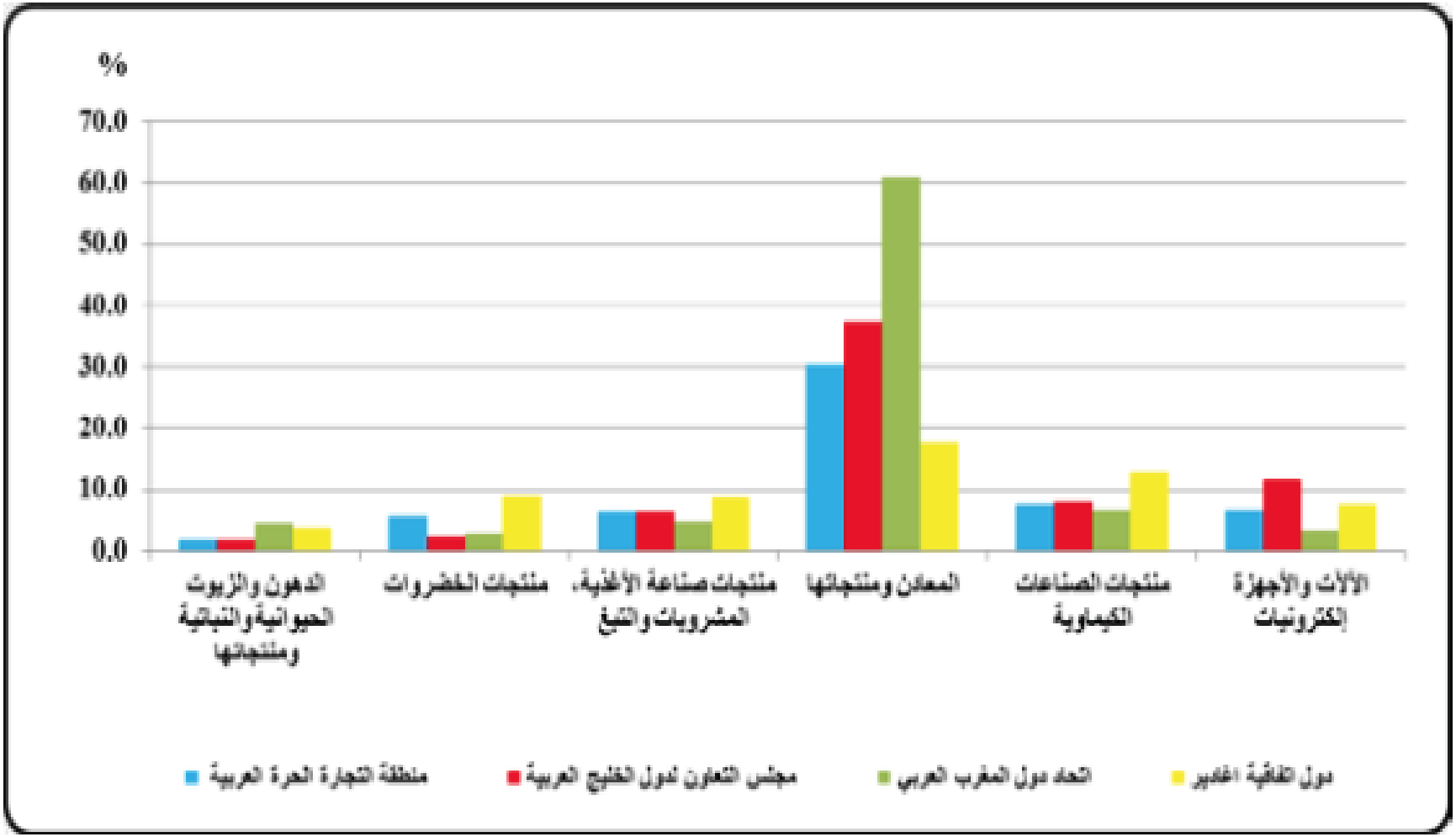

المصدر: Trade Map.

ملحق (6/8) : مساهمة التجارة البينية فى التجارة الإجمالية للدول العربية (2009-2013)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2009	2010	2011	2012	*2013	متوسط الفترة 2009-2013	2009	2010	2011	2012	*2013	متوسط الفترة 2009-2013
مجموع الدول العربية	11.9	10.8	8.6	8.4	8.6	9.9	12.1	12.7	13.3	13.0	13.1	12.8
الأردن	51.6	50.5	47.1	48.6	53.5	49.4	32.0	34.8	36.8	35.7	31.0	34.8
الإمارات	9.2	8.2	6.0	6.0	6.5	7.3	5.9	6.4	6.5	7.7	7.6	6.6
البحرين	21.0	17.5	15.8	16.3	15.9	17.7	39.8	26.4	33.1	31.3	31.3	32.6
تونس	12.2	10.8	10.0	10.7	10.7	10.9	8.3	7.2	5.9	8.8	9.9	7.6
الجزائر	3.0	3.2	3.3	4.2	4.6	3.4	4.2	4.2	5.2	4.9	6.3	4.6
جيبوتي	35.5	86.4	90.0	90.1	81.5	75.5	28.1	28.1	25.3	34.9	81.9	29.1
السعودية	15.7	13.5	11.4	10.8	11.0	12.8	8.3	9.1	9.8	9.7	10.7	9.2
السودان	7.9	14.2	19.4	65.2	24.8	26.7	19.2	28.4	27.7	24.5	26.0	25.0
سورية	52.5	40.1	...	...	...	46.3	16.4	14.8	...	...	...	15.6
الصومال	67.3	92.9	91.1	92.0	90.1	85.8	38.9	50.7	39.0	48.2	49.6	44.2
العراق	3.6	3.6	3.6	3.3	3.1	3.5	24.9	24.8	24.9	19.6	16.7	23.5
عُمان	18.9	17.2	13.2	12.6	12.1	15.5	31.3	35.7	37.5	30.2	27.7	33.7
قطر	7.7	9.2	6.5	7.2	6.9	7.7	17.8	18.4	19.5	17.6	14.8	18.3
القمر	6.0	8.4	5.4	6.4	4.4	6.6	11.0	12.0	15.0	13.2	12.8	12.8
الكويت	3.7	3.3	2.0	1.9	2.5	2.8	14.6	13.8	17.6	16.9	18.2	15.7
لبنان	44.4	44.1	35.4	38.8	51.4	40.7	11.6	13.1	16.4	14.7	11.9	13.9
ليبيا	2.6	3.6	6.2	3.4	1.9	3.9	4.6	5.8	9.8	11.3	13.4	7.9
مصر	33.8	31.7	28.9	30.5	32.6	31.2	11.2	11.8	12.9	13.2	13.2	12.3
المغرب	4.9	5.0	4.0	5.7	4.6	4.9	11.6	13.7	15.2	15.0	14.9	13.9
موريتانيا	0.3	0.3	0.1	0.1	0.0	0.2	3.7	13.8	9.0	25.6	26.9	13.0
اليمن	15.2	14.8	10.6	5.4	6.4	11.5	36.4	35.7	36.3	17.8	29.7	31.6

ملحق (6/8) أ : مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة البينية العربية (2009-2013)

(نسبة منوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2009	2010	2011	2012	*2013	متوسط الفترة 2009-2013	2009	2010	2011	2012	*2013	متوسط الفترة 2009-2013
مجموع الدول العربية	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الأردن	3.0	3.0	3.1	2.9	3.2	3.1	6.2	6.5	7.1	6.9	5.9	6.5
الإمارات	20.2	17.7	16.4	16.3	18.7	17.9	13.6	14.0	14.9	16.7	16.4	14.3
البحرين	2.9	2.4	3.0	2.9	2.9	2.8	6.1	4.0	4.6	4.3	4.2	5.0
تونس	2.0	1.8	1.7	1.6	1.6	1.8	2.2	1.9	1.4	2.0	2.1	2.1
الجزائر	1.6	1.9	2.3	2.7	2.6	2.2	2.1	1.9	2.5	2.0	2.9	2.1
جيبوتي	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	0.2	0.2	0.4	0.3
السعودية	34.6	34.3	40.3	38.1	36.5	36.7	10.8	11.6	13.1	14.0	15.7	12.5
السودان	0.7	1.6	1.8	2.4	1.6	1.6	2.5	3.4	2.6	2.1	2.3	2.5
سورية	6.3	5.0	...	...	...	5.6	3.4	3.1	...	...	...	3.2
الصومال	0.3	0.4	0.5	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	0.6	0.8	0.7	0.7
العراق	1.6	1.9	2.8	2.9	2.5	2.3	14.0	13.0	12.1	10.0	8.9	12.6
عُمان	6.0	6.1	5.6	5.5	5.9	5.8	7.6	8.4	9.0	8.8	8.6	8.4
قطر	4.2	7.0	7.2	8.7	8.3	7.1	6.0	5.1	4.4	4.3	4.0	4.8
القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	2.3	2.0	2.0	2.1	2.5	2.2	4.0	3.8	4.5	4.3	4.8	4.1
لبنان	1.8	1.8	1.5	1.6	1.8	1.7	2.6	2.8	3.4	2.9	2.2	2.7
ليبيا	1.1	1.8	0.9	1.6	0.6	1.2	1.6	1.7	1.1	2.8	3.0	1.8
مصر	9.4	9.0	9.1	8.6	8.8	9.0	6.9	7.7	8.4	9.1	8.2	8.0
المغرب	0.8	0.9	0.8	1.1	0.9	0.9	5.2	5.8	6.4	6.3	5.9	5.9
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.3	0.2	0.8	0.7	0.4
اليمن	1.0	1.1	0.9	0.4	0.9	0.9	4.4	4.1	3.5	1.7	3.2	3.7

(3/4) سياسات تطوير سلاسل الإمداد العالمية (سلاسل القيمة) في ضوء التصاعد العالمي لدور الأقاليم التجارية وسلاسل الإمداد التجاري

- إن السمة الأبرز للتحولات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي تصاعد دور الأقاليم التجارية وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التطور الكبير الذي تشهده التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها.
- ومن أشهر وأهم الأقاليم التجارية العالمية :-
- الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والسوق المشتركة لأميركا اللاتينية (MERCOSUR)، والمنطقة الحرة لجنوب شرق آسيا (AFTA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، وغيرها كثير، حتى ان عدد المناطق التجارية الحرة في العالم قد بلغ 258 منطقة عام 2013.

تطور عدد مناطق التجارة الحرة في العالم منذ عام 1958 حتى عام 2013

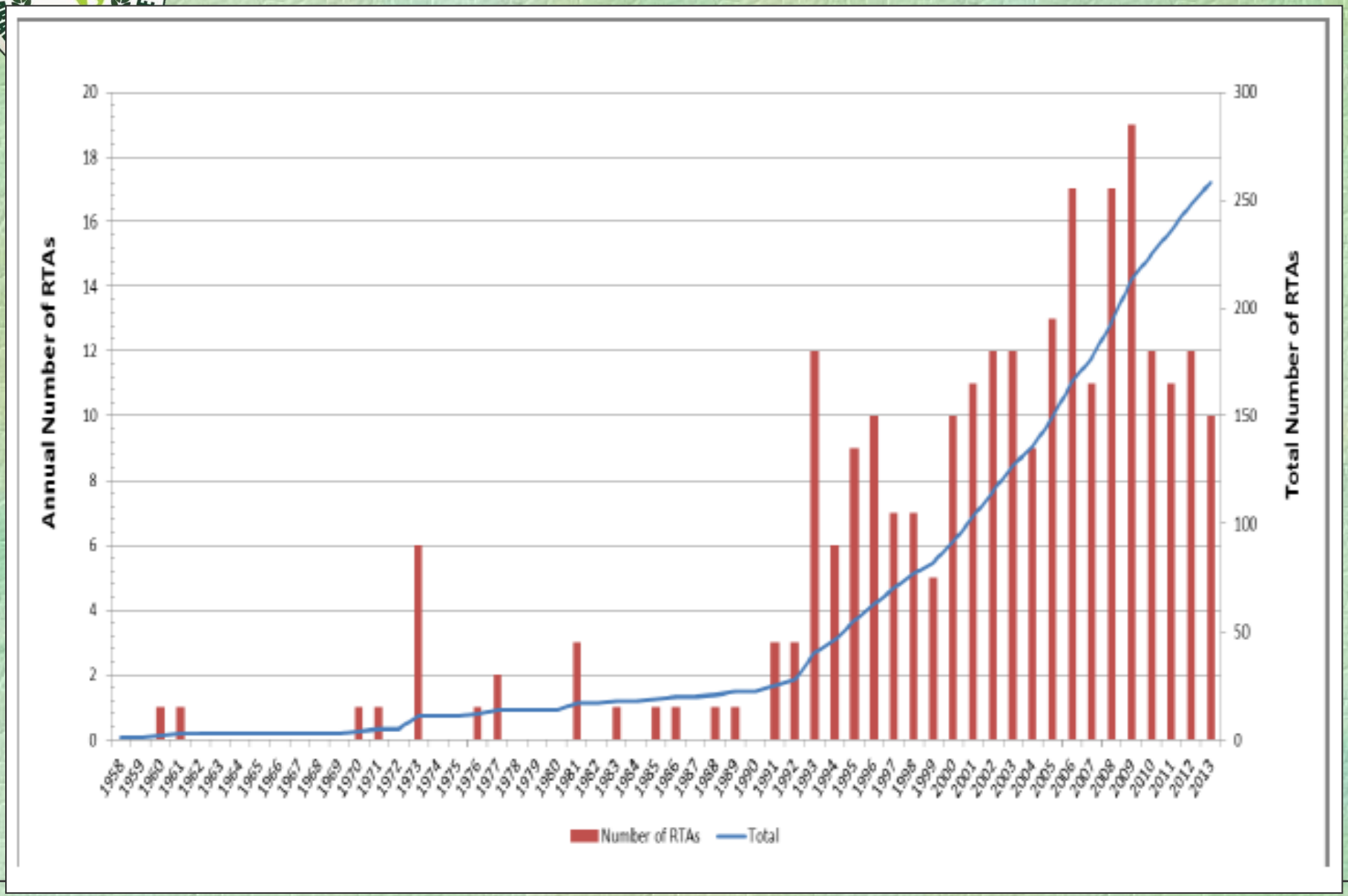

- ولا شك أن التنامي الملحوظ في دور التكتلات الإقليمية يؤشر تلقائيا لتراجع مقابل في النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية WTO.
- ما يطرح بدوره تساؤل حول الدور المستقبلي للترتيبات الإقليمية ومدى إمكانية تحول النظام التجاري الدولي (متعدد الأطراف) إلى سلسلة من الاتفاقيات الإقليمية البديلة.
- فعلى الرغم من نجاح منظمة التجارة العالمية WTO في التوصل إلى اتفاق (محدود) في مدينة بالي الإندونيسية خلال شهر ديسمبر 2013 حول بعض الجوانب المتصلة بالزراعة والتنمية وبتسهيل التجارة،
- لكن التقدم المتواضع على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع الذي يحصل في مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية، كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول.

- **ولعل العبرة الأساسية مما سبق تتمثل في:** أهمية تركيز الدول العربية على تحريك مشروعها الإقليمي للتكامل الاقتصادي لتوظيف الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج،
- وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل الإمداد الخاصة بها، والارتباط بالسلاسل العالمية للإنتاج.
- فهذا النوع من التجارة (السلاسل) يتيح للدول فرصة الاستفادة من كافة مزاياها التنافسية بغض النظر عن مدى توفر الصناعات العمودية المتكاملة التي تؤمن للمنتجين سلعا نهائية.
- لذلك فإنه يفتح فرصا جديدة أمام جميع دول العالم مهما كانت إمكانياتها ومستويات نموها لكي تصبح جزءا من منظومة الصناعة والتجارة العالميتين.

- وهي السلاسل التي تعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسات عابرة القارات التي تقوم بتوزيع إنتاج السلع والخدمات على اساس جغرافي بين الدول، بحسب المزايا النسبية للدول، وهو ما **ساعد عليه** :- التراجع الكبير في تكاليف النقل والاتصالات وثورة المعلومات والاتصالات، الذي دفع بدوره لنمو تجارة السلع والخدمات الوسيطة ، (تراكم القيمة المضافة - بما أصبح متعارف عليه بالتجارة العمودية أو التخصص العمودي).
- ويؤكد ذلك ما شهدته الفترة منذ عام 1951 إلى عام 2013 من نمو في حجم التجارة الدولية (بنحو 27 ضعف)، وهو ما يفوق النمو المحقق في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من ثلاثة أضعاف.
- وقد تنامي وتوسع دور الدول النامية في هذه العمليات، ولم تعد قاصرة على دول أميركا الشمالية وأوروبا.

- وبالأخص الدول الآسيوية والاقتصادات الانتقالية في أوروبا، إلى جانب العديد من الدول الأخرى (الدول الصاعدة/الناشئة) مثل روسيا والمكسيك والبرازيل والهند وتركيا واندونيسيا وجنوب إفريقيا،
- والتي أصبحت ناشطة جدا في تجارة سلاسل الإمداد لمجموعات موسعة من السلع (السيارات، الحواسب، الهواتف، المعدات الطبية، الطائرات، وغيرها).
- ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة منتجات الصناعات التحويلية في صادرات الدول النامية من نحو 30.0% عام 1980 لأكثر من 70.0% عام 2013.

- ويشير الواقع بوضوح الى ان هذا التطور الايجابي لم تكن الدول العربية (عموما) منخرطة فيه، ولم تشارك في موجة التحول إلى التخصص العمودي وسلاسل الإمداد التجاري، كدول شرق آسيا وأميركا الشمالية وأوروبا.
- ولعل احد أسباب ذلك يعود للتكاليف الكلية والمتعددة المرتبطة بإتمام العمليات الإنتاجية والتجارية،
- مثل تكاليف النقل ومدى وجود وجودة البني والمرافق التحتية المناسبة، والتكاليف الناجمة عن العراقيل والمعوقات التجارية أو عن السياسات والقيود التجارية والتي أكثر ما تتجلى على المعابر والمنافذ التجارية.
- لذلك فإن تخفيض تكاليف التجارة وتحسين قدرات الاتصال بالأسواق الإقليمية والدولية شرطا مسبقا لأي توسع استثماري في نشاطات سلاسل الامداد، ومن ثم لتطوير أي تعاون بين أو دول

- وذلك لا يقتصر على إجراءات تسهيل التجارة المرتبطة بتقليص التأخير على المعابر والمنافذ التجارية، بل لا بد من أن يشمل أيضا :-

✓ خدمات البنى التحتية المرتبطة بالنقل .

✓ ووجود نظم فعالة لتجارة الترانزيت في إطار الأقاليم تستهدف الحد من تكرار الإجراءات للدول وتوفر انسيابا شفافا ومنتظما لتجارة السلع والخدمات في إطارها ومنها إلى الأسواق الدولية الأخرى .

(3/5) افق تطوير وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- في ضوء قرارات القمم الاقتصادية العربية، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال عام 2013 آلية لمعالجة القيود غير الجمركية تكرس مبدأ المعاملة بالمثل تجاه الممارسات المقيدة للتجارة، مع امكانية حجب امتيازات الإعفاء للدولة المخالفة في حال استمرارها بذلك.
- كما نشطت مؤخرا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجان المختصة لدى المجلس لإعداد آلية لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- كما لازال هناك عدد من المسائل والقضايا عالقة رغم انطلاق المنطقة منذ يناير 2005، وذلك دون التوصل إلى آليات فعلية تستجيب للاحتياجات وتلتزم بها الدول العربية الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أهم هذه القضايا:-

1. استمرار بعض الدول بعدم تطبيق التعريفة الصفرية، كما الحال بالنسبة لليمن.
2. استمرار بعض الدول، مثل الجزائر واليمن، بتطبيق القوائم السلبية رغم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفض طلبات الاستثناء.
3. الثغرات الأساسية التي تنطوي عليها الصيغة التي يجري إعدادها حاليا لمشروع الاتفاقية العربية لسمات الدخول التي يفترض أن يمنح بموجبها أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب امتيازات لتسهيل حركة تنقلهم بين الدول العربية.

4. قيام العديد من الدول بالتحفظ على الكثير من القرارات، مما يتيح لهذه الدول عدم الالتزام بها.
5. لا تزال ثلاث دول عربية غير منضمة إلى المنطقة، وهي جيبوتي، والصومال، والقمر، علما أن هذه الدول يمكن أن تجني فوائد عديدة من الانضمام، ولا سيّما من خلال الآليات الموضوعة لدعم الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة.
6. القيود التجارية : حيث يشير تقرير حديث لمنتدى الاقتصاد الدولي (World Economic Forum) عن التنافسية إلى قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية هما:-

- ✓ **الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية للصادرات مع خارج المنطقة العربية،**
- ✓ **والقيود غير الجمركية على التجارة، وخاصة ما بين الدول العربية نفسها على مستوى تجارتها البينية،**

- **حيث ان هناك** تقديرات تشير أن هذه التدابير تعادل (كعبء جمركي) ما نسبته 32% تقريبا بالنسبة للمبادلات الصناعية، وتعادل ما نسبته 29% بالنسبة للمبادلات للسلع الزراعية.
- **بما يعني عمليا الافتقار إلى العناصر الأساسية لبيئة التحرير التجاري،** وتعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات.

ارتفاع القيود التجارية ، 2013

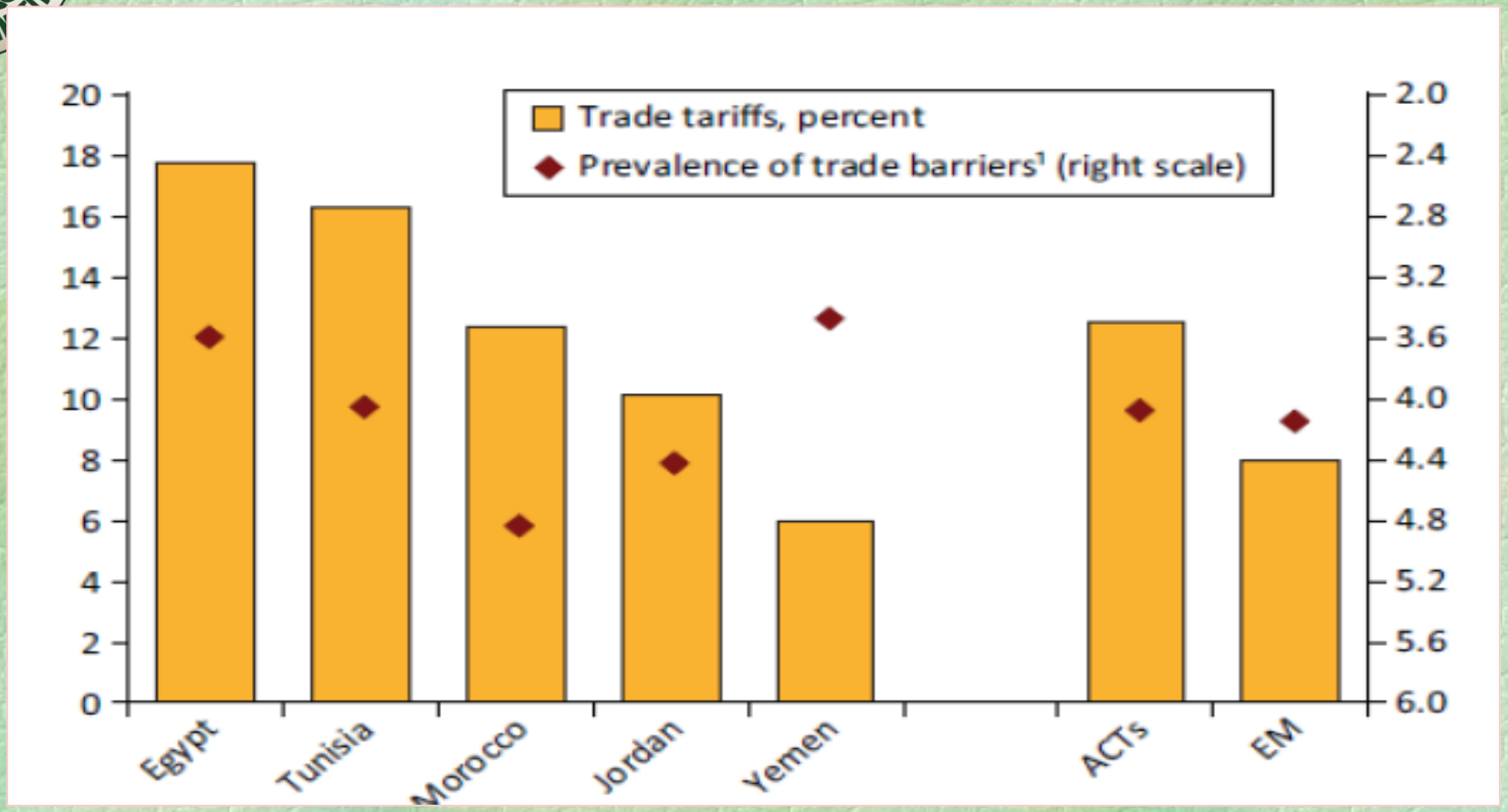

المصدر : World Economic Forum, **Global Competitiveness Report 2013-14, Scaled** from 1-7, with 7 being the least restrictive..

- كما قام اتحاد الغرف العربية بتعميم الاستبيان الخاص بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لعام 2014/2013 على شريحة واسعة من الشركات والجهات المعنية بالتجارة العربية البينية وبخدمات النقل والشحن بين البلاد العربية، وبما يغطي مختلف النشاطات الاقتصادية للتجارة البينية في المنتجات الأولية والصناعية والزراعية وفي الخدمات.
- وقد جاءت معظم الاستجابات (سلبية).
- وفيما يلي أبرز نتائج الاستبيان الذي يتضمن تقييمات الشركات المشاركة في الاستبيان .
- حيث تم رصد أحد عشر قيدا على التجارة البينية العربية.

الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية
(نسبة الردود السلبية)

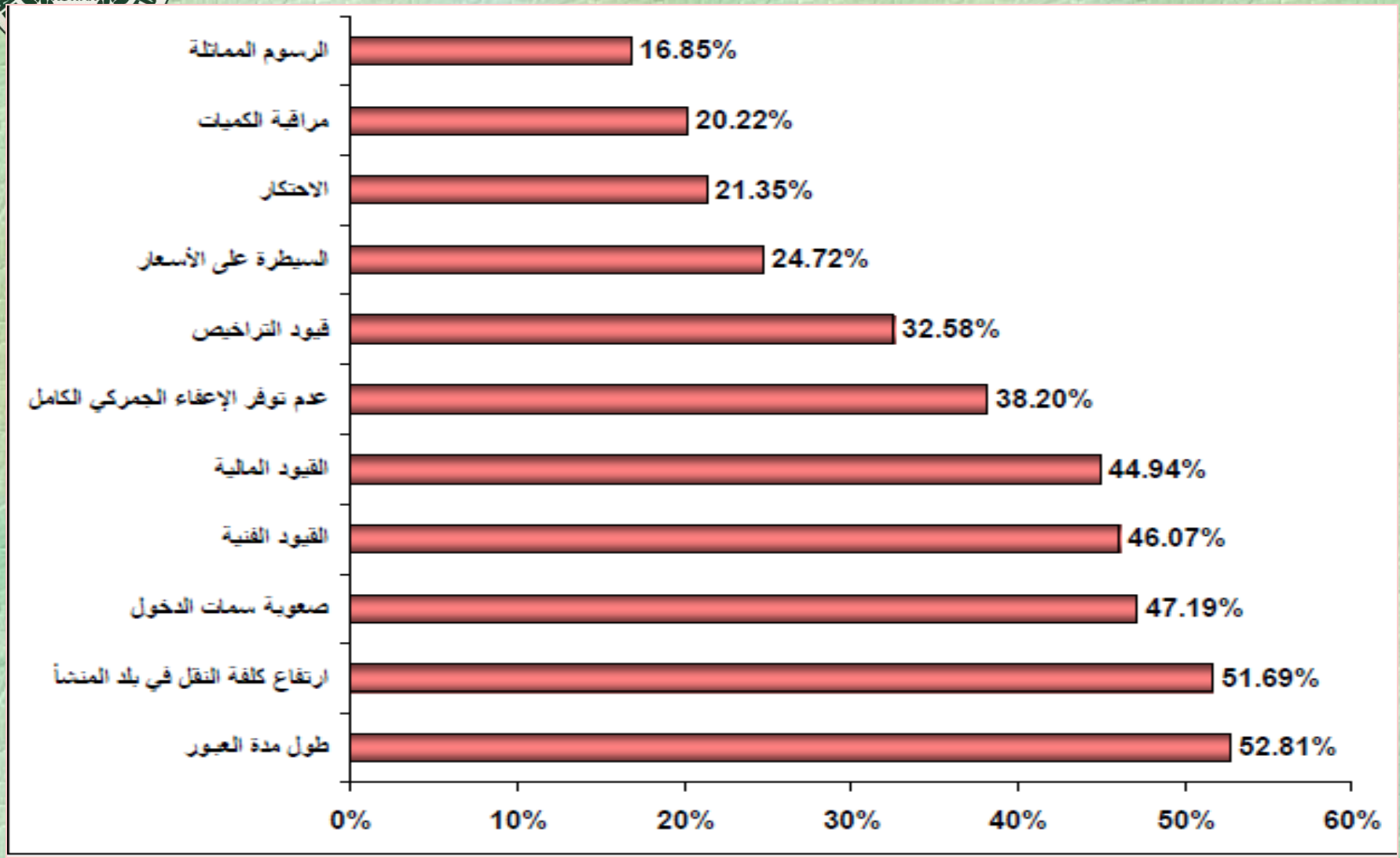

المصدر: استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2013/2014.

توزيع القيود (%)

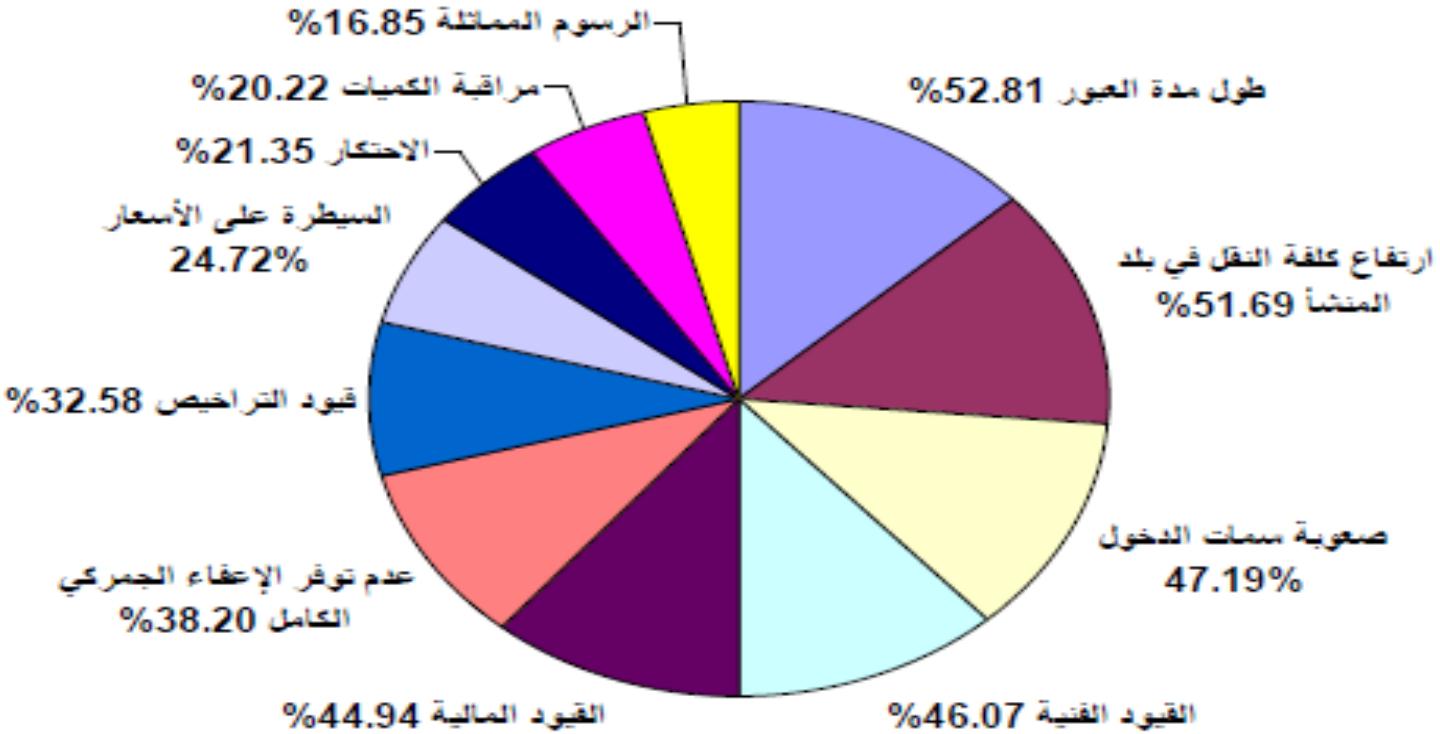

المصدر: السابق

يؤكد ما سبق ما يظهره مؤشر تقييم كفاءة التجارة

- حيث يوضح الجدول التالي ترتيب الدول العربية في مؤشر كفاءة التجارة من بين 138 دولة على مستوى العالم،وهو الترتيب الذي احتلت صدارته سنغافورة ،
- ولم تتمكن أي دولة عربية من التواجد ضمن الـ (15) دولة الأولى في هذا المجال.
- وتمكنت 7 دول عربية فقط من التواجد ضمن الدول الخمسين الأولى:-
- الإمارات (16) - قطر : (19) - عمان (31) - البحرين (33) - الأردن (40) - المغرب (43) - السعودية (48).

- والملاحظ من هذه النتائج أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر المراتب الأولى قياسا بغيرها من الدول العربية، وهو ما يوضح التوجهات الواضحة لتكريس الإصلاحات التجارية في هذه الدول.
- ولكن اللافت هو انضمام كل من الأردن والمغرب إلى مصاف الدول الأعلى تصنيفا بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة، وذلك كانعكاس لنتائج الإصلاحات الجدية التي جرى تنفيذها في هذا المجال مؤخرا.

ترتيب الدول في مؤشر كفاءة التجارة لعام 2014 من بين 138 دولة

البلد	المرتبة	كفاءة التجارة	منها: النفاذ إلى السوق				كفاءة وشفافية الإدارة في الحدود	البنى التحتية				البيئة التشغيلية
			المؤشر العام	النفاذ للسوق الأجنبي	النفاذ للسوق المحلي			المؤشر العام	توفر وجودة البنى التحتية للنقل	توفر وجودة خدمات النقل	توفر واستخدام ICT	
ستغافورة	1	5.9	5.5	3.9	7.0		6.3	6.1	6.5	5.7	6.2	5.8
الإمارات	16	5.0	3.2	1.6	4.9		5.0	5.8	6.5	5.1	5.6	5.3
قطر	19	4.9	3.8	1.7	5.9		4.5	5.1	4.4	5.3	5.6	5.7
عمان	31	4.7	3.8	2.5	5.2		4.4	4.5	4.4	4.3	4.7	5.2
البحرين	33	4.6	3.5	2.2	4.8		4.4	4.9	4.4	4.5	5.8	5.0
الأردن	40	4.4	4.0	3.6	4.3		4.4	3.9	3.7	4.2	4.0	4.6
المغرب	43	4.4	3.8	3.5	4.2		4.3	4.2	4.3	4.3	4.1	4.5
السعودية	48	4.3	3.3	1.8	4.7		4.3	4.5	4.1	4.5	5.0	4.7
الكويت	74	4.0	3.2	1.8	4.5		4.1	4.1	3.6	3.9	4.6	4.2
تونس	76	3.9	3.9	3.5	4.2		3.9	3.7	3.4	3.9	3.8	4.0
لبنان	82	3.8	3.8	3.4	4.1		3.9	3.7	3.8	3.6	3.6	3.7
مصر	97	3.6	3.3	3.3	3.3		3.5	4.0	3.8	4.0	4.2	3.7
ليبيا	106	3.5	4.8	2.6	7.0		3.5	2.8	2.6	2.8	3.0	3.1
الجزائر	120	3.5	2.8	2.3	3.4		3.6	2.9	2.7	3.4	2.6	3.3
اليمن	128	3.0	3.6	2.5	4.7		3.1	2.5	2.1	3.2	2.1	2.9
موريتانيا	129	3.0	3.3	3.0	3.5		3.0	2.5	2.1	2.8	2.6	3.3

المصدر: World Economic Forum, **The Global Enabling Trade Report 2014**

رابعا: الاستثمار : منطلق للتكامل الاقتصادي العربي وأداة تفعيل سلاسل القيمة

(4/1) الاستثمار الأجنبي المباشر: الأهمية والدور التنموي

- يعتبر الاستثمار من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير في معظم دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، بسبب مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- وإذا ما وجهت الاستثمارات بشكل سليم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، فإنها ستؤدي إلى معالجة التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، بوصفها أداة مهمة من الأدوات التي تساهم وبشكل فاعل في تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن.

- ولعل من أهم الوسائل التي تساهم بشكل كبير في معالجة المشاكل الاقتصادية هو تحفيز وتوطين الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية من أجل توظيفها في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية،
- حتى يتسنى للاقتصاد الوطني القيام بأعباء تحقيق المستويات المبتغاة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل.

(4/2) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في الدول العربية

- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية بشكل مهم منذ سنة 2000 ووصلت إلى أعلى مستوى سنة 2008 (96.3مليار دولار) ثم تراجعت بعد أزمة 2008 حتى بلغت عام 2013 نحو 47.5 مليار دولار لتتراجع عام 2014 الى 44.0 مليار دولار.
- كما تراجعت نسبتها لإجمالي تدفقات الاستثمار العالمي من نحو 4.0% عام 2012 الى نحو 3.6 % من الاجمالي العالمي (1.23 تريليون دولار) عام 2014.

- كما تبقى هذه التدفقات متفاوتة جداً بين الدول العربية.
- تتصدر السعودية والإمارات الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بفروق واضحة عن باقي الدول العربية.(بالنسبة للحصة لإجمالي الاستثمار العالمي وكذلك بالنسبة للحصة لإجمالي الاستثمار الخاص بالمنطقة)
- **كما تتصدر الكويت والإمارات وقطر والسعودية** الدول العربية بالنسبة لتوجيه الاستثمارات الى الخارج.
- كما تظهر ذلك بيانات الجداول التالية:-

الاستثمارات الداخلة الى/الخارجة من الدول العربية الأعلى تقديما/جذبا للاستثمار بالنسبة لإجمالي الحصة العربية كمتوسط لسنوات الفترة 2007 – 2013 (اونكتاد 2014)

الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات الخارجة %	الدولة	الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات الداخلة %	الدولة
25.1	الكويت	34.9	السعودية
22.7	الامارات	13.6	الامارات
15.8	قطر	9.62	مصر
11.8	السعودية	5.59	لبنان

%75.4

%63.7

الاستثمارات المتراكمة لدى الدول العربية الاكثر جذبا للاستثمار بالنسبة لإجمالي الحصة العربية – 2014 -2015 UNCTAD -

تراكم ارصدة الاستثمار الداخل في الدول العربية (الاعلي تركيزا)		
الدولة	القيمة – مليار دولار	النسبة لاجمالسي التراكم العربي %
السعودية	216	27.4
الامارات	116	14.6
مصر	88	11.1
لبنان	57	7.2
المغرب	51.7	6.5
الاجمالي العربي	789 (3%) من التراكم العالمي البالغ 26 تريليون$	%100

528.7

%66.8

الاستثمارات الخارجة المتراكمة من الدول العربية الاعلى تقديما للاستثمار للعام 2014 (اونكتاد 2015)

الدولة	القيمة المتراكمة في الخارج	الأهمية النسبية لإجمالي تراكم الاستثمارات العربية في الخارج %
الامارات	66.3	26.4
السعودية	44.7	17.8
الكويت	36.5	14.6
قطر	35.2	14.0
الاجمالي العربي	251	%100

182.7

%72.8

- أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 251 مليار دولار بنهاية عام 2014. ومثلت أرصدة الاستثمارات الصادرة من الدول العربية أقل من 1% من الإجمالي العالمي البالغ 26 تريليون دولار.
- وكانت دول الخليج وليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للأرصدة الصادرة من المنطقة بنسبة 93.2% بنهاية عام 2014. حيث تصدرت الإمارات بقيمة 66.3 مليار دولار وبحصة بلغت 26.4% تلتها السعودية بقيمة 44.7 مليار دولار وبحصة 17.8% ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 36.5 مليار دولار وبحصة 14.6 % ثم قطر في المركز الرابع بقيمة 35.2 مليار وبحصة 14% ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 20.4 مليار وبحصة 8.1% ثم لبنان في المرتبة السادسة بقيمة 12.6 مليار دولار وبحصة 5%.

التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى الدول العربية للفترة2014 – 2008 مليون$

اقتصاد / العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الجزائر	1,488.0	2,661.1	3,052.3	2,580.0	2,300.2	2,746.2	2,632.1
البحرين	957.4	988.8	891.2	780.9	155.9	257.2	2,638.3
جيبوتي	153.0	286.0	110.0	79.0	36.5	74.7	228.9
مصر	4,783.2	4,192.1	6,031.0	(483.0)	6,385.6	6,711.6	9,494.6
العراق	4,781.8	5,131.2	3,400.4	1,882.3	1,396.2	1,598.3	1,855.7
الأردن	1,760.4	1,747.5	1,497.3	1,473.5	1,650.8	2,413.1	2,826.3
الكويت	485.8	1,433.6	2,872.6	3,259.1	1,304.6	1,113.6	(6.0)
لبنان	3,070.1	2,879.8	3,169.7	3,389.8	3,747.7	4,378.7	4,002.2
ليبيا	50.0	702.0	1,425.0	0.0	1,909.0	3,310.0	3,180.0
موريتانيا	492.5	1,125.7	1,388.6	588.7	130.5	(3.1)	342.8
المغرب	3,582.3	3,298.1	2,728.4	2,568.4	1,573.9	1,951.7	2,487.1
فلسطين	123.9	175.7	58.4	349.3	206.3	300.5	51.5
سلطنة عمان	1,179.9	1,625.5	1,040.3	874.0	1,243.0	1,485.0	2,952.0
قطر	1,040.4	(840.4)	395.9	938.5	4,670.3	8,124.7	3,778.6
السعودية	8,012.0	8,865.0	12,182.0	16,308.0	29,232.7	36,457.8	39,455.9
الصومال	105.5	107.1	107.3	102.0	112.0	108.0	87.0
السودان (بعد 2011)	1,277.4	1,687.9	2,311.5	1,734.4	2,063.7	1,726.3	1,653.1
سورية	0.0	0.0	0.0	804.2	1,469.2	2,569.5	1,465.6
تونس	1,060.3	1,117.2	1,603.2	1,147.8	1,512.5	1,687.8	2,758.6
الأمارات	10,065.8	10,488.0	9,601.9	7,678.7	5,500.3	4,002.7	13,723.6
اليمن	(577.6)	(133.6)	(531.0)	(518.4)	188.6	129.2	1,554.6
الإجمالي العربي	43,892.1	47,538.3	53,335.9	45,537.2	66,789.6	81,143.6	97,162.7
العالم	1,228,262.5	1,467,233.0	1,402,886.6	1,563,748.9	1,328,102.5	1,186,431.9	1,489,619.2

المعهد العربي للتخطيط

حصة الدول العربية من المخزون العالمي للاستثمار 2012
(تمثل حصة السعودية والإمارات ومصر والمغرب نحو 66.5% من الحصة العربية)

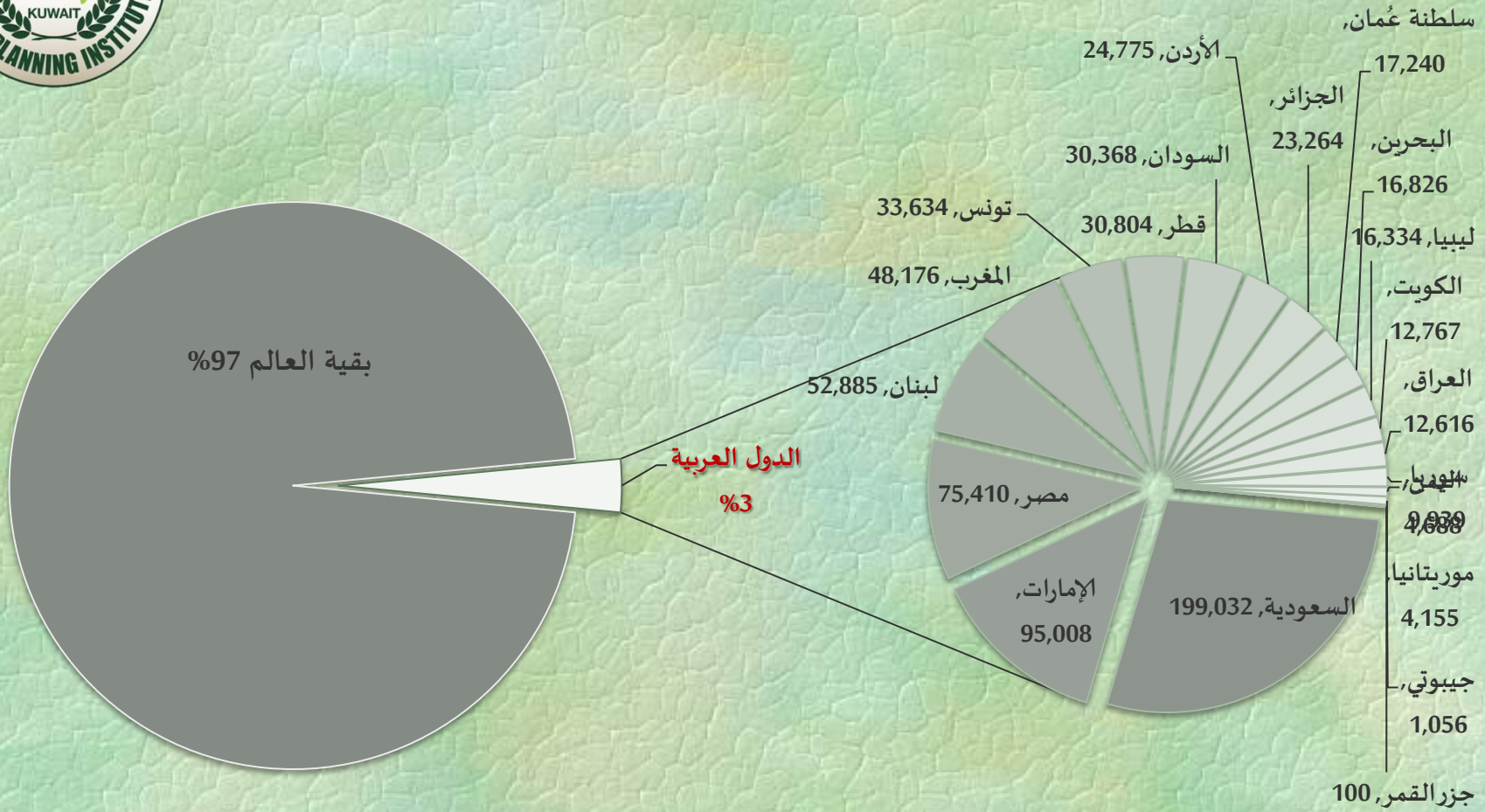

يبلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية 709 مليار دولار عام 2012

بلغ المخزون العالمي للاستثمار الاجنبي المباشر عام 2012: 22.812 تريليون دولار

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013.

الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول العربية 2014- 2008(مليون $)/اونكتاد2015

اقتصاد / العام	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الجزائر	..	116.8	192.5	534.1	220.4	214.4	318.4
البحرين	(79.8)	1,052.4	922.3	893.6	334.0	(1,791.5)	1,620.5
جيبوتي	-	-	-	-	..	..	..
مصر	252.7	301.0	211.1	625.5	1,175.5	571.1	1,920.2
العراق	241.5	227.1	489.5	366.0	124.9	71.9	33.6
الأردن	83.4	15.6	5.4	30.8	28.5	72.4	12.8
الكويت	13,108.4	16,648.0	6,741.3	10,772.9	5,889.8	8,581.8	9,090.6
لبنان	1,892.9	1,962.1	1,009.2	934.2	486.8	1,125.8	986.6
ليبيا	940.0	180.0	2,509.0	131.0	2,722.0	1,165.0	5,888.2
موريتانيا	4.2	4.2	4.2	4.2	4.1	4.3	4.1
المغرب	443.7	332.0	406.1	179.0	588.8	470.3	485.2
فلسطين	(32.2)	(48.3)	29.1	(128.1)	84.4	69.3	(4.3)
سلطنة عمان	1,164.3	1,383.6	876.5	1,232.8	1,498.0	109.0	585.0
قطر	6,748.4	8,021.4	1,840.1	10,108.5	1,863.2	3,214.6	3,657.8
السعودية	5,396.0	4,943.0	4,402.0	3,430.0	3,906.9	2,177.2	3,497.7
الصومال	-	-	-	-	-	..	..
السودان (بعد 2011)	-	915.0	175.0	84.0	66.0	89.2	98.2
سورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5
تونس	39.3	21.5	13.4	21.3	74.1	77.0	42.2
الأمارات	3,071.8	2,951.7	2,536.0	2,178.0	2,015.0	2,722.9	15,820.3
اليمن	73.4	72.7	71.1	76.6	70.3	66.4	66.0
الإجمالي العربي	33,347.9	39,099.8	22,433.8	31,474.5	21,152.7	19,011.1	44,124.6
العالم	1,354,046.2	1,305,910.2	1,283,675.0	1,587,447.5	1,366,069.5	1,101,334.7	1,693,925.0

المعهد العربي للتخطيط

(4/3) الاستثمارات العربية البينية /الدولة المستضيفة والمصدرة لها 2010 (مليون

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة						الإجمالي
	السودان	مصر	المغرب	اليمن	تونس	الأردن	
مصر	2.135.9	–	38.9	100.0	1.7	0.3	2.277
السعودية	239.1	368.5	71.0	10.1	5.7	229.1	923
الإمارات	57.5	404.0	279.7	0.2	52.6	35.8	830
ليبيا	31.7	335.0	1.1	–	52.5	–	420
الكويت	7.3	150.8	124.2	75.8	0.4	–	358
سورية	198.3	–	13.7	0.2	0.1	–	212
قطر	22.3	99.9	27.4	0.9	40.0	–	190
البحرين	–	82.5	11.1	–	0.4	–	94
الأردن	68.5	7.3	6.3	3.8	0.9	–	87
لبنان	55.3	14.4	2.6	0.8	–	–	73
سلطنة عمان	33.6	12.6	3.1	–	–	–	49
اليمن	12.4	17.2	–	–	–	–	30
العراق	22.5	–	1.3	–	4.2	–	28
تونس	0.5	1.5	25.5	–	–	–	27
فلسطين	24.9	–	–	–	–	–	25
موريتانيا	–	–	10.1	–	–	–	10
الجزائر	–	–	–	–	6.2	–	6
السودان	–	1.1	–	–	–	–	1
غير مصنفة	–	33.8	–	–	1.7	–	36
الإجمالي	2.910	1.529	616	192	166	265	5.678

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2010

(4/3) الاستثمارات العربية البينية /الدولة المستضيفة والمصدرة لها 2014 (مليون

جدول رقم (32): تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة
الوافدة إلى 5 دول عربية* بالمليون دولار 2014

الدولة	الاردن	الجزائر	السعودية	مصر	اليمن	الاجمالي
الاردن	0.0	31.1	10.9	22.0	0.0	64.0
الإمارات	46.9	2.8	66.6	401.2	4.0	521.4
البحرين	70.0	0.0	1.1	193.7	0.0	264.8
تونس	0.0	6.0	0.0	6.7	0.0	12.7
الجزائر	0.0	0.0	0.0	9.1	0.0	9.1
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	1.6	0.0	0.0	284.4	0.0	286.0
السودان	0.0	0.0	0.8	0.8	0.0	1.6
سورية	136.1	0.8	14.1	13.8	0.8	165.7
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	31.4	0.0	0.0	1.7	0.0	33.1
سلطنة عمان	0.0	0.0	0.0	13.4	0.0	13.4
فلسطين	1.8	0.1	0.0	0.2	0.0	2.1
قطر	0.0	0.0	0.0	109.1	0.0	109.1
الكويت	1.5	0.0	204.5	129.6	0.0	335.6
لبنان	32.8	4.1	9.1	87.7	0.0	133.7
ليبيا	1.8	0.1	0.0	11.6	0.0	13.5
مصر	0.0	6.1	9.6	0.0	0.0	15.7
المغرب	0.0	0.0	16.0	2.6	0.0	18.6
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	0.0	2.9	0.0	2.5	0.0	5.4
الاجمالي	323.9	54.0	332.8	1,290.1	4.8	2,005.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

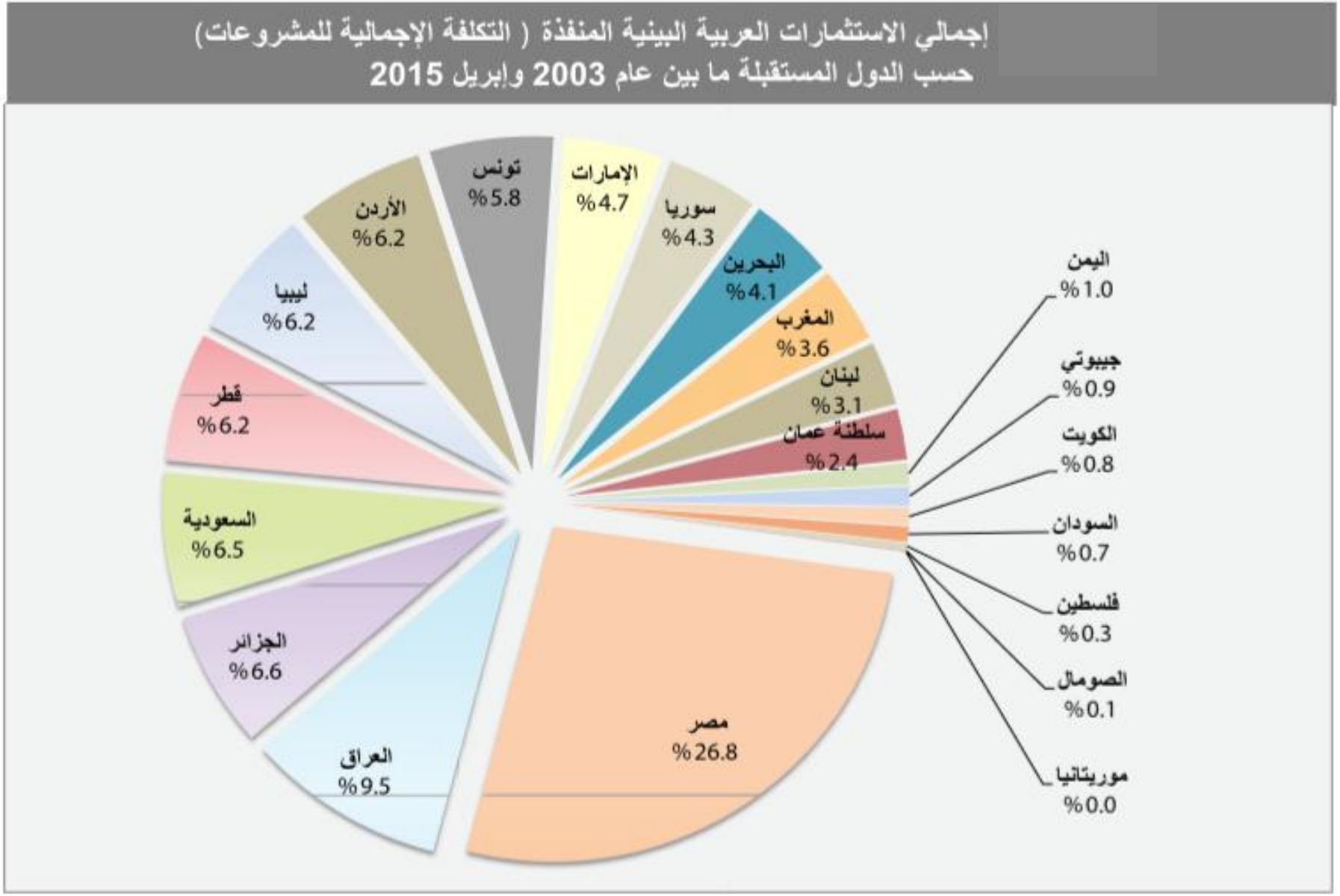

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات)
حسب الدول المصدرة ما بين عام 2003 وإبريل 2015

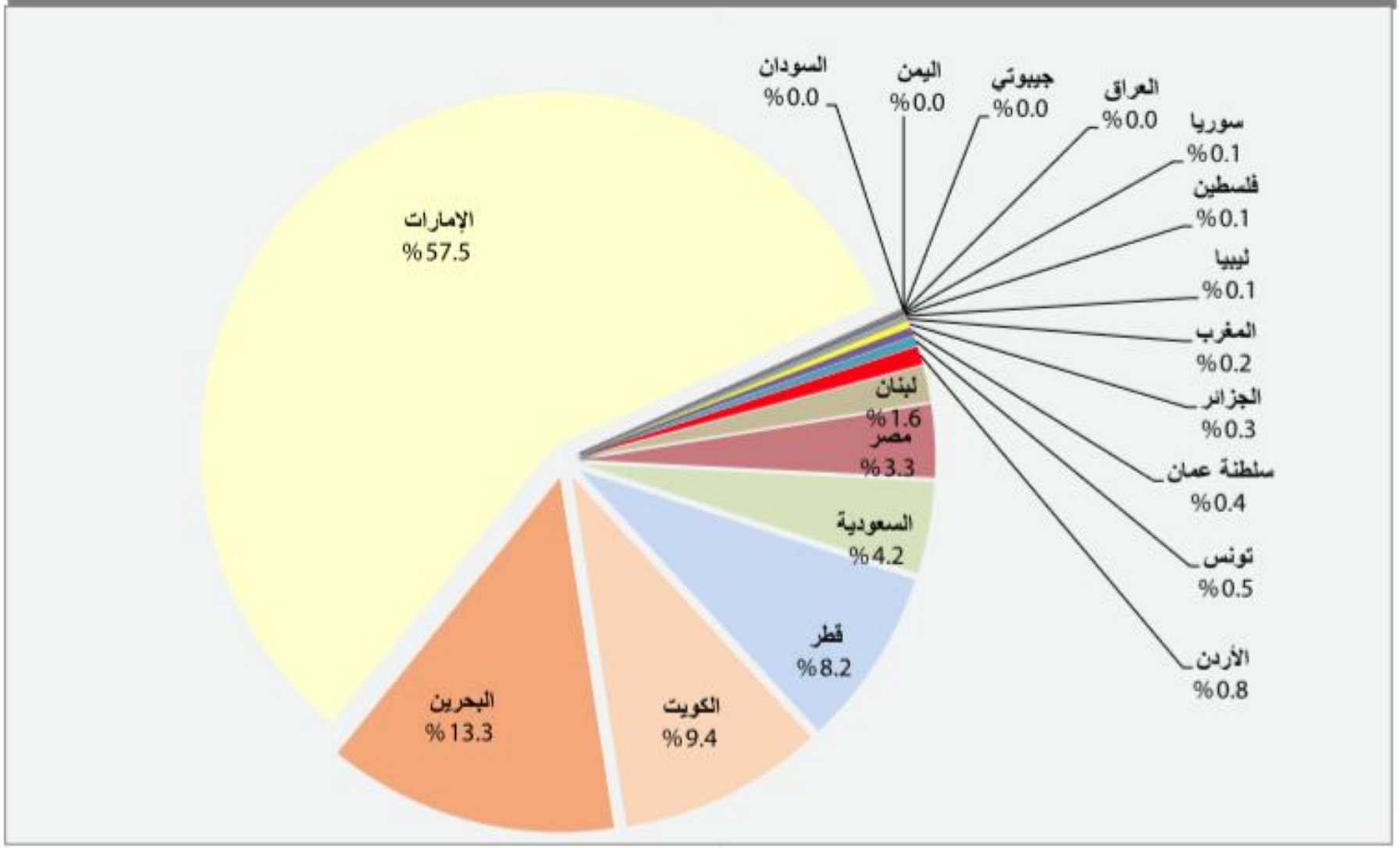

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

توزيع الاستثمارات البينية العربية (عدد المشروعات) حسب القطاعات الواردة إليها

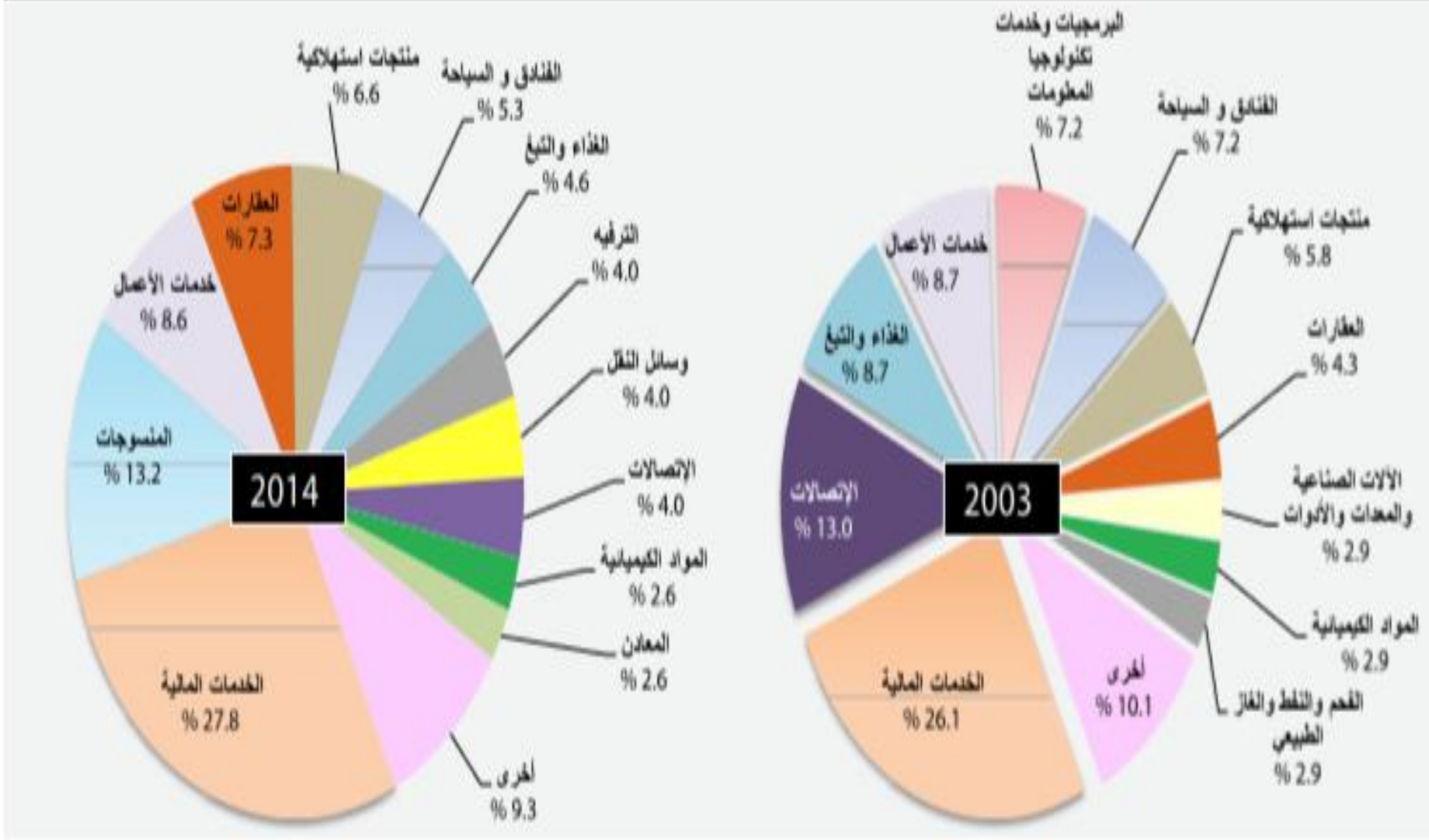

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

الهيكل القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية

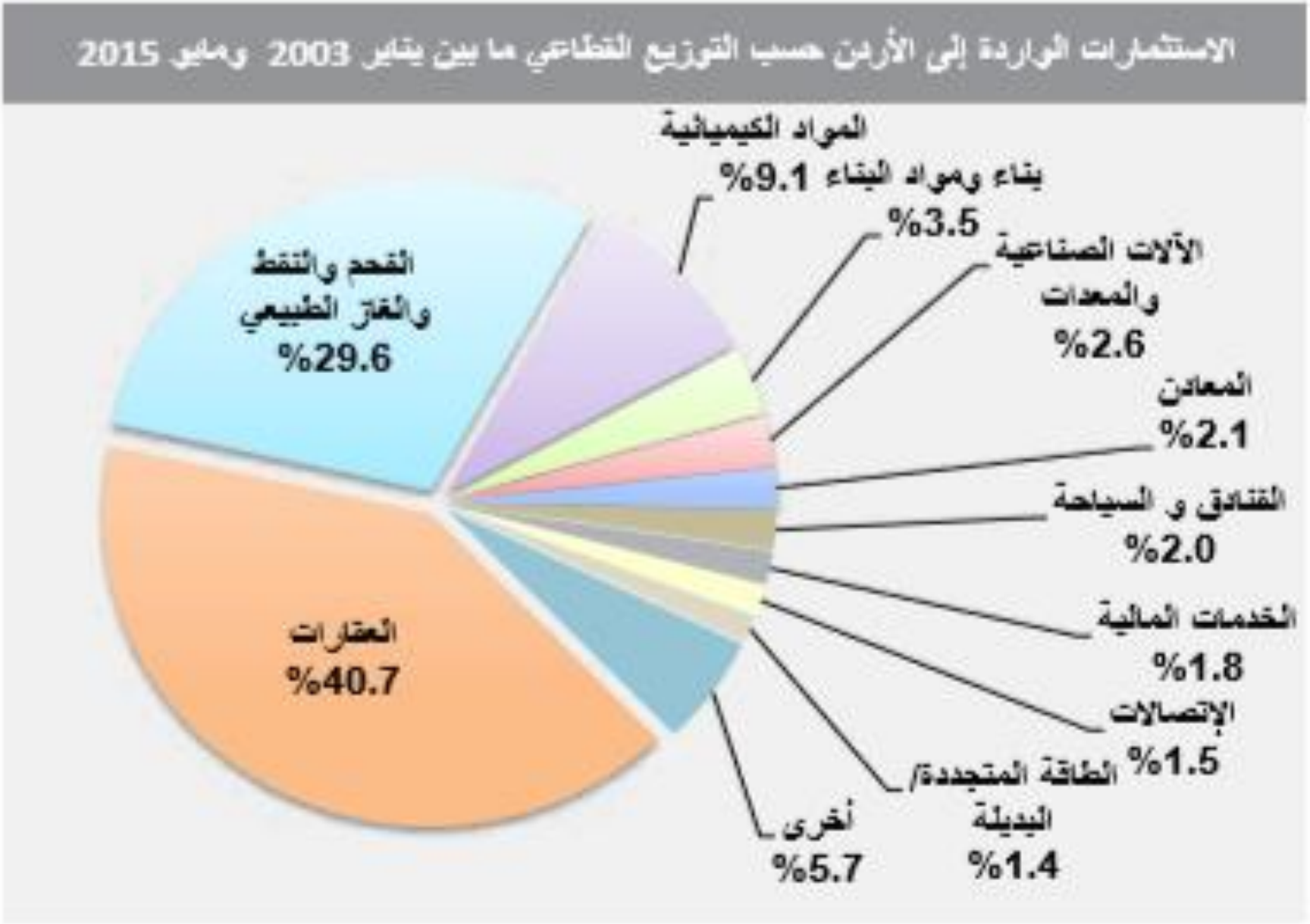

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

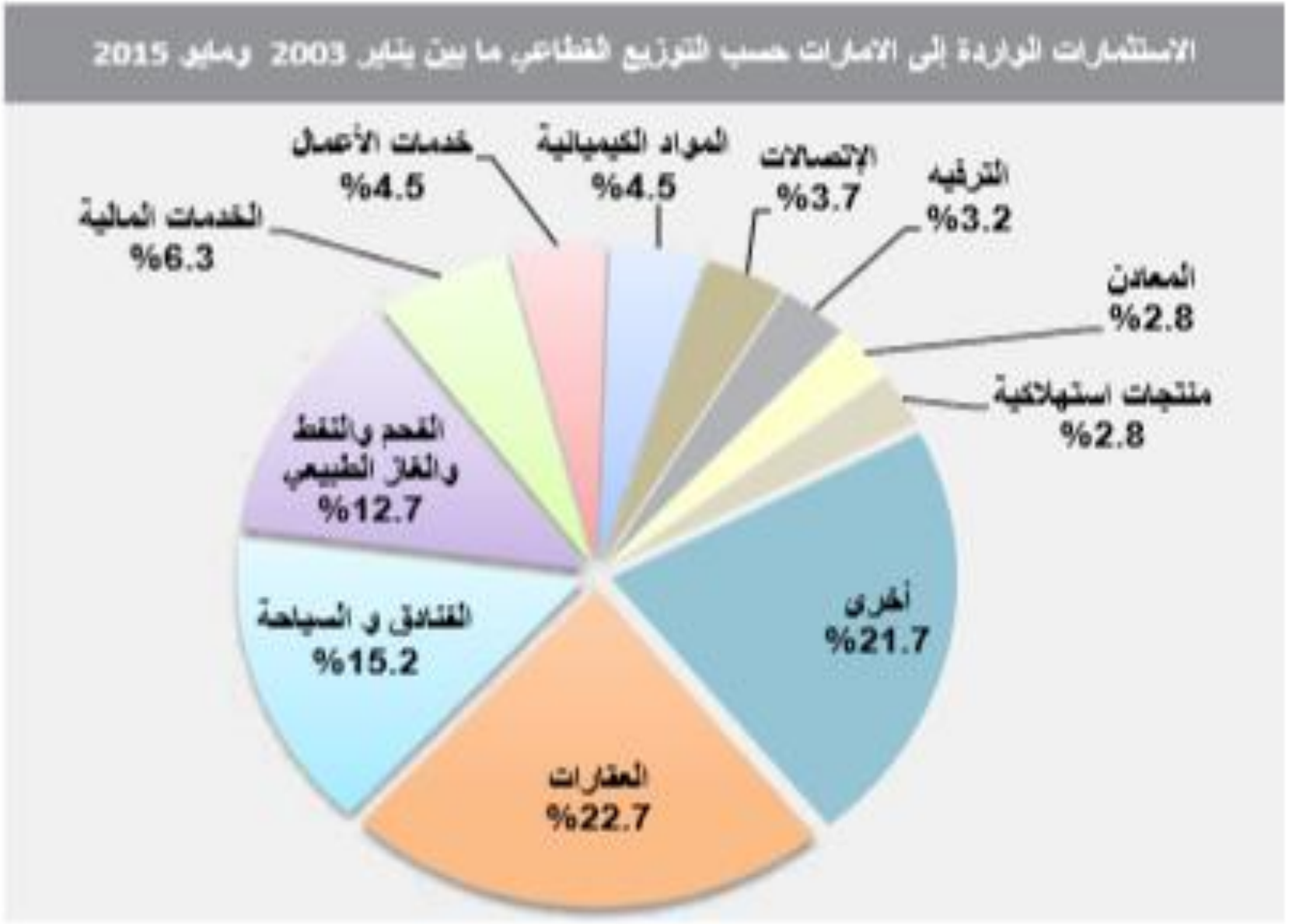

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

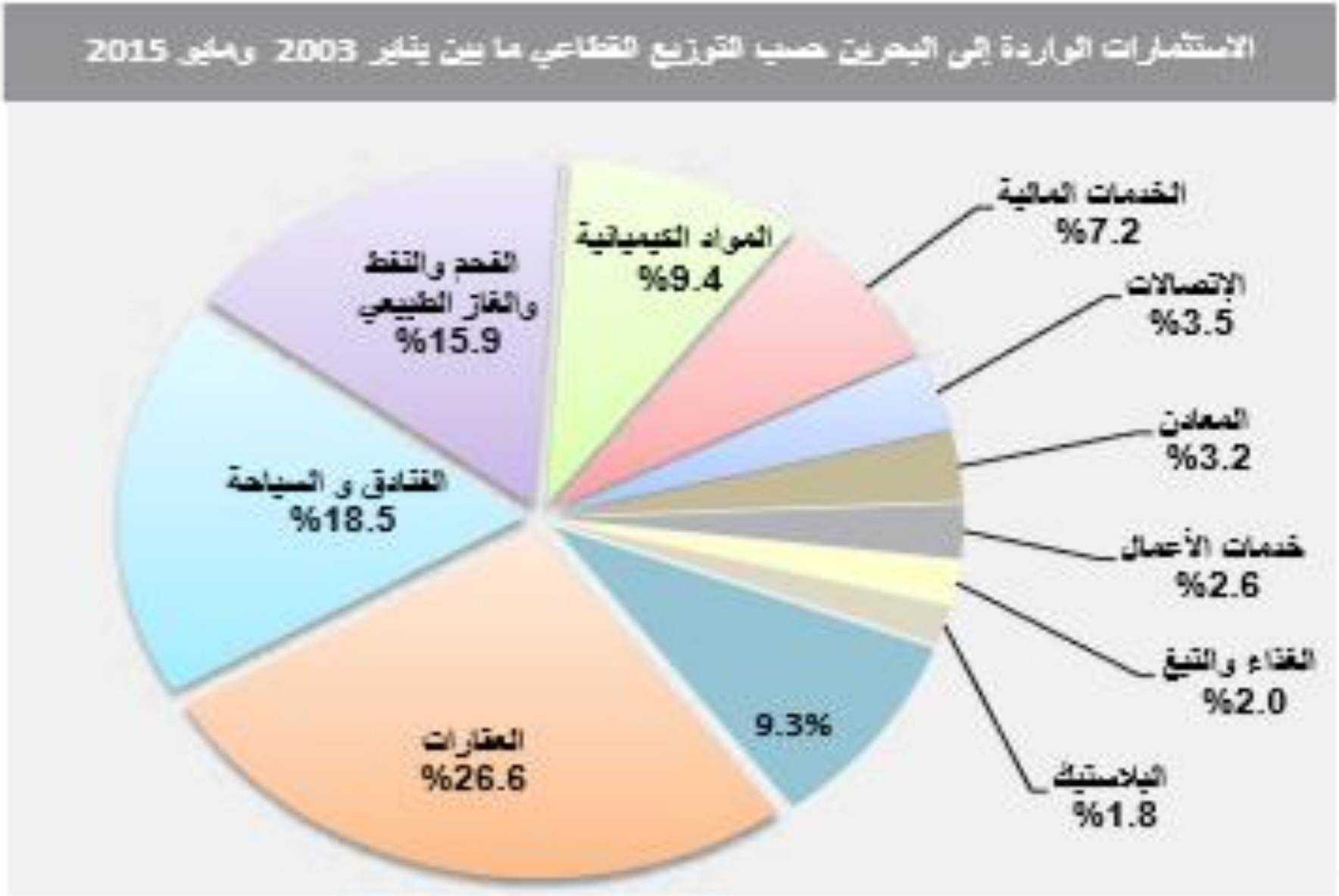

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

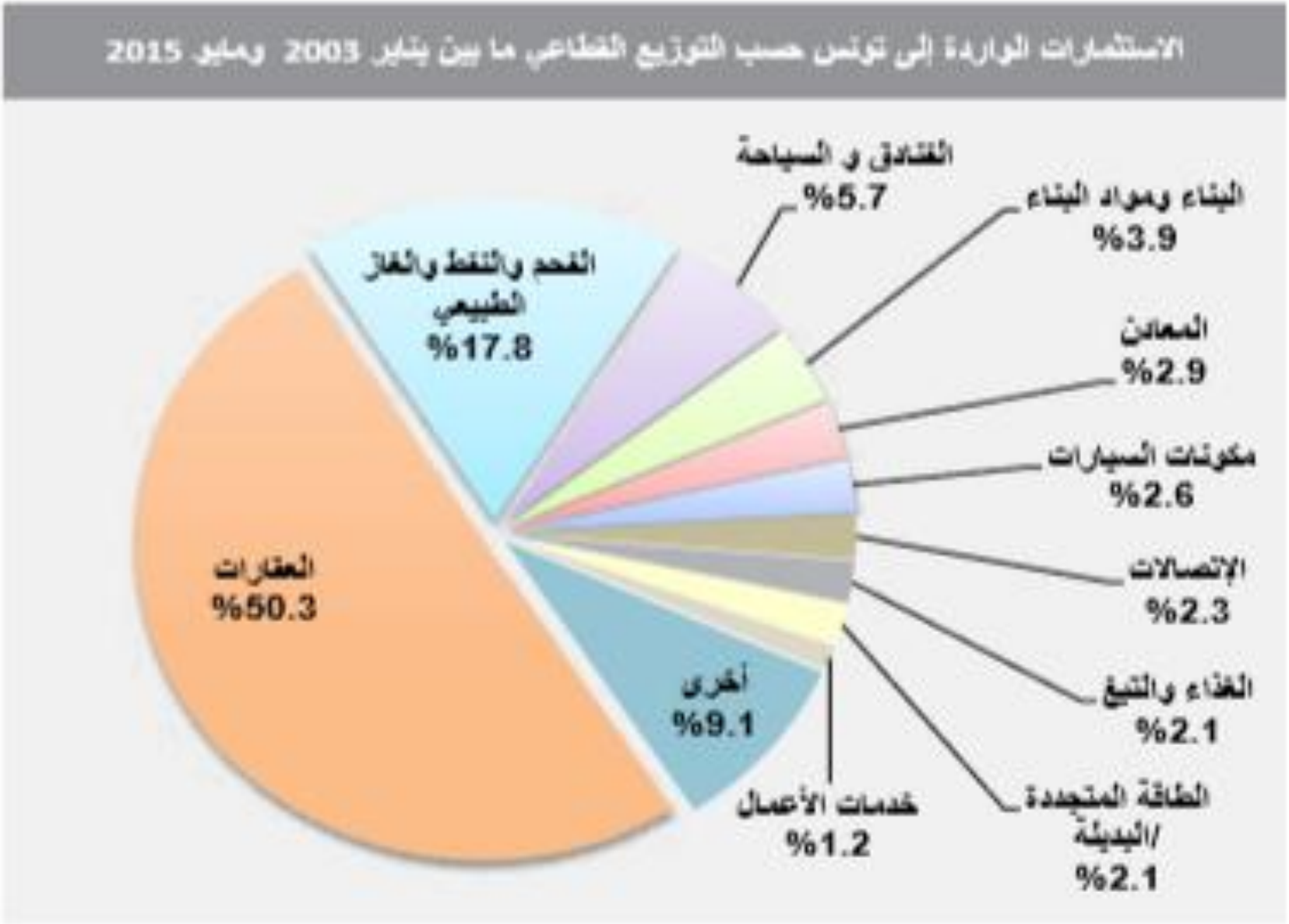

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

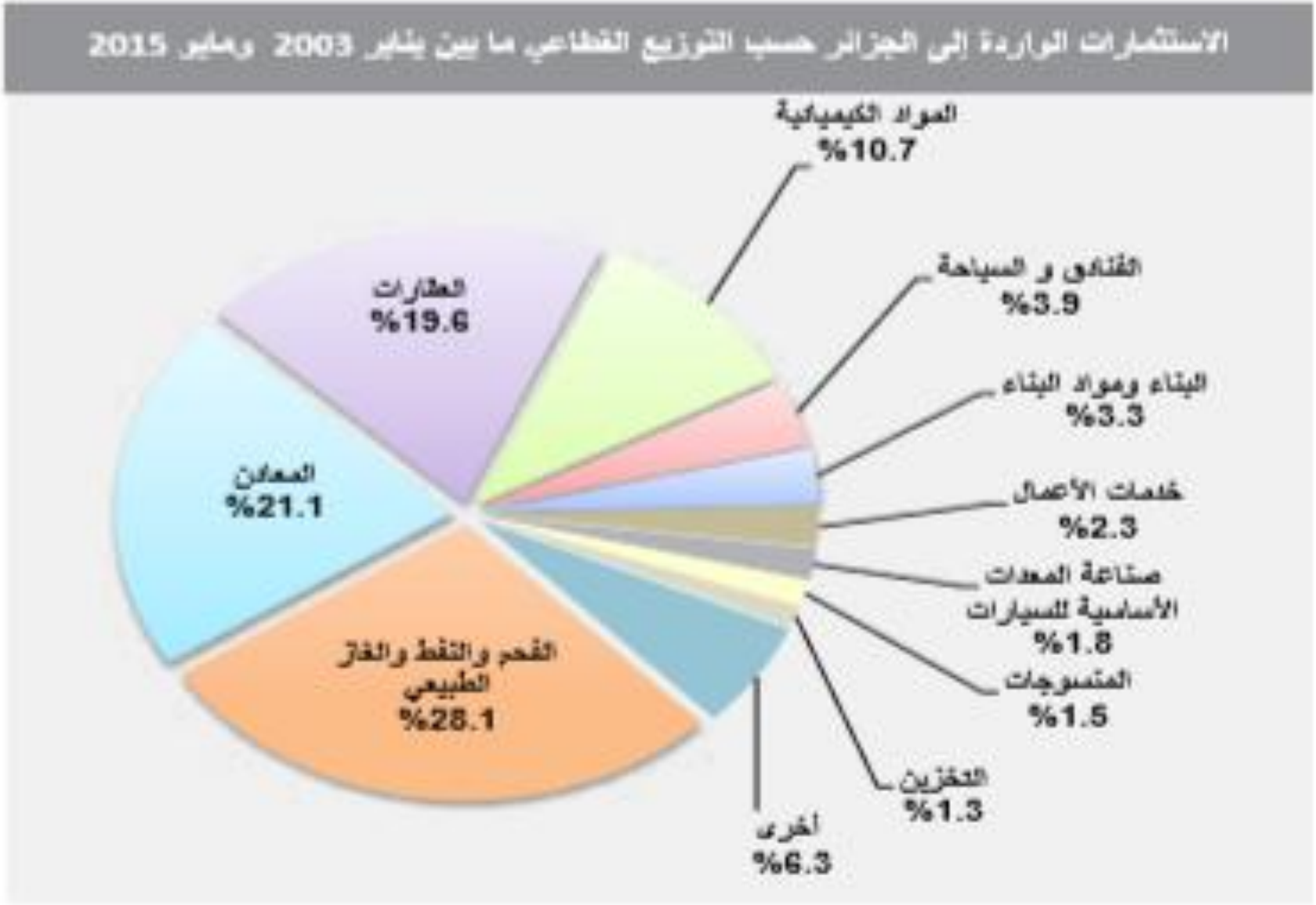

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

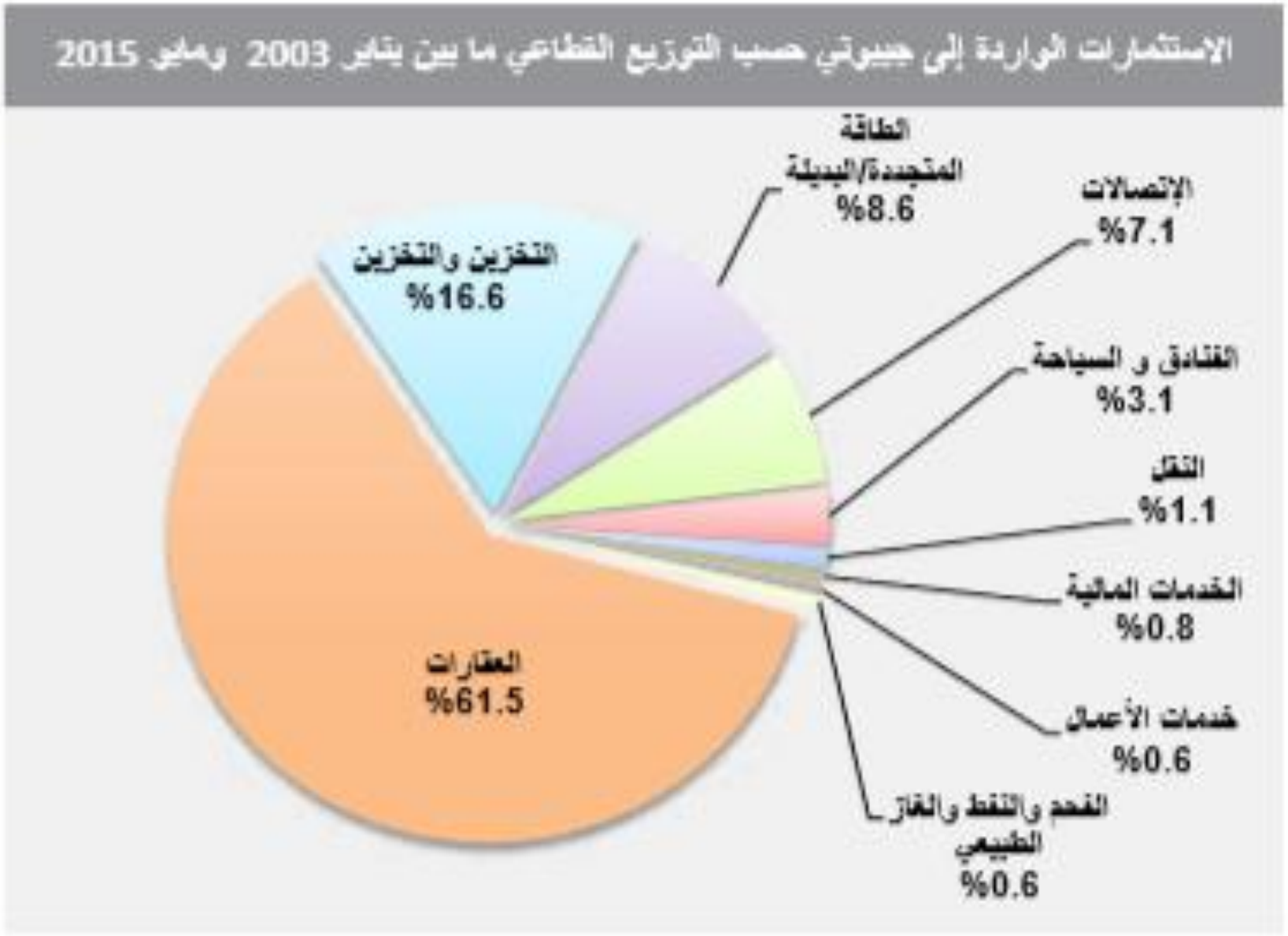

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

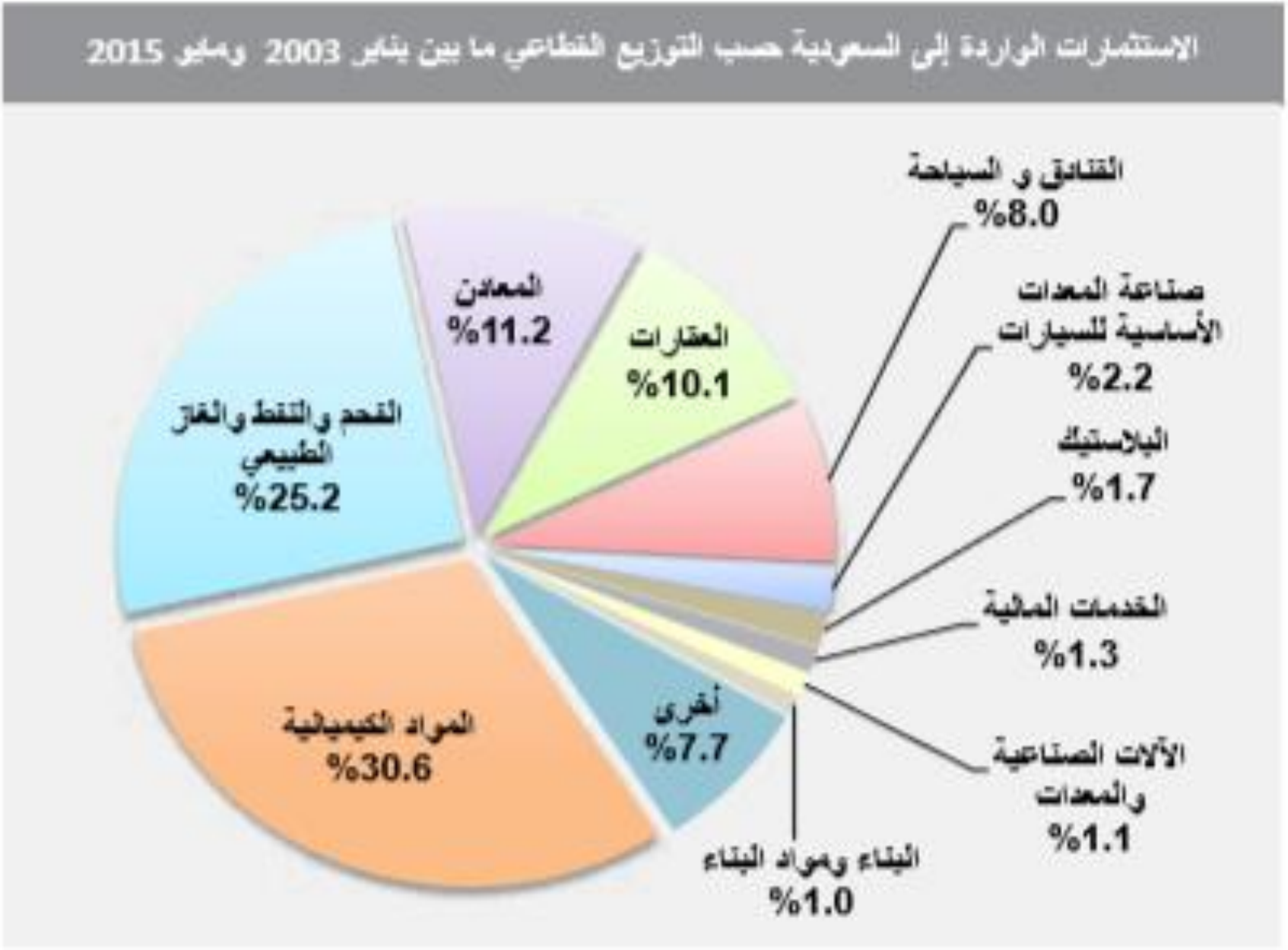

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

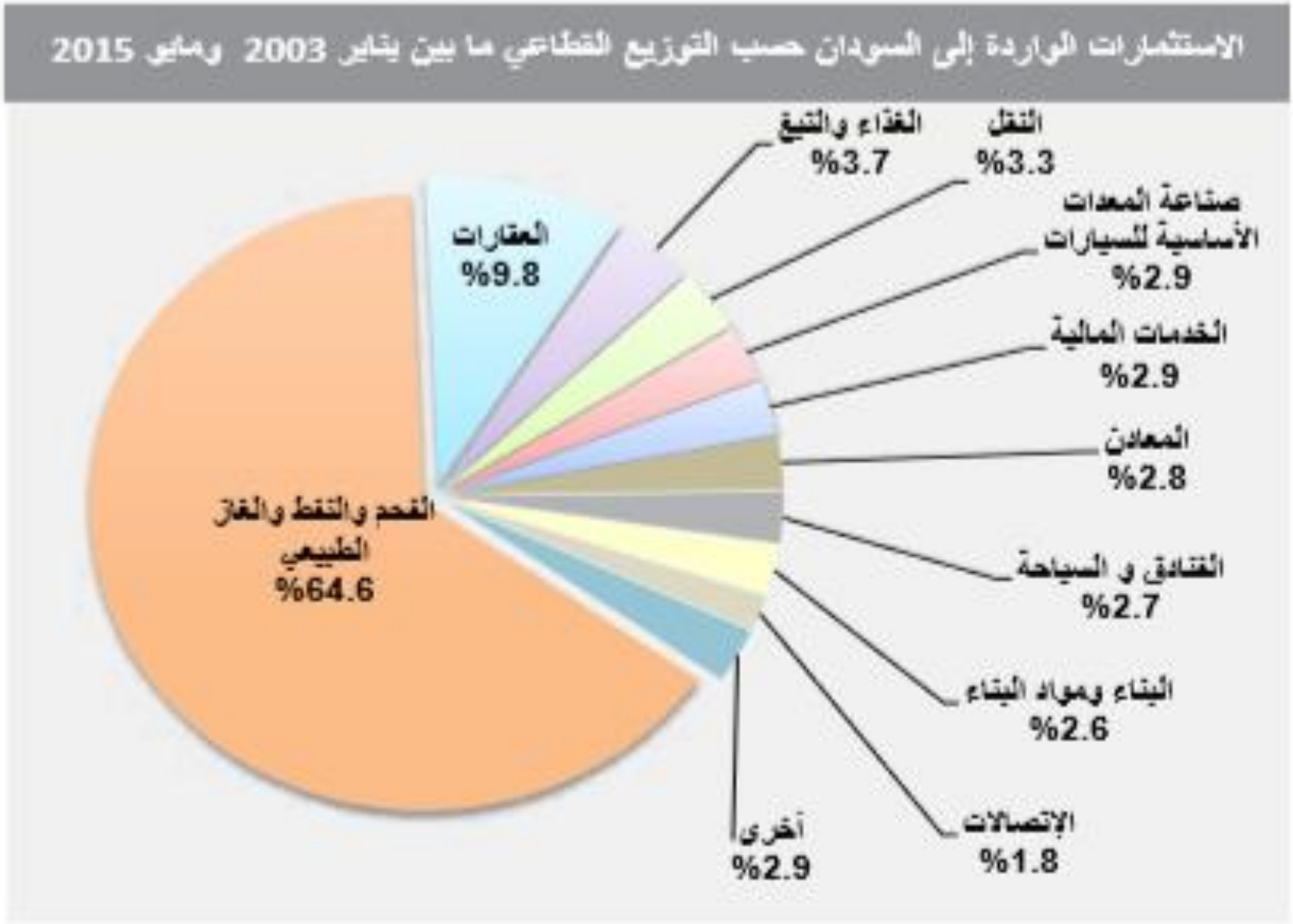

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

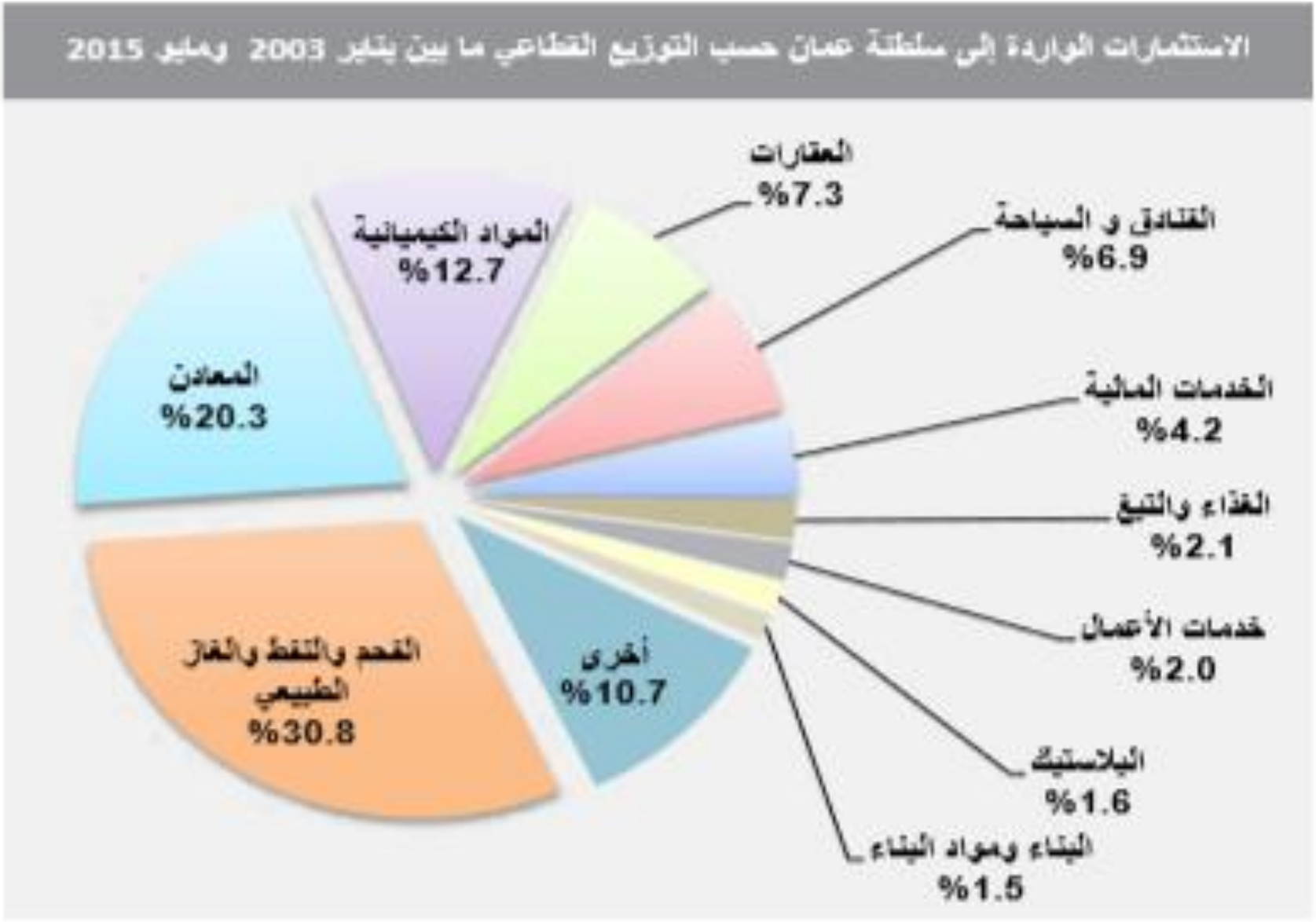

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

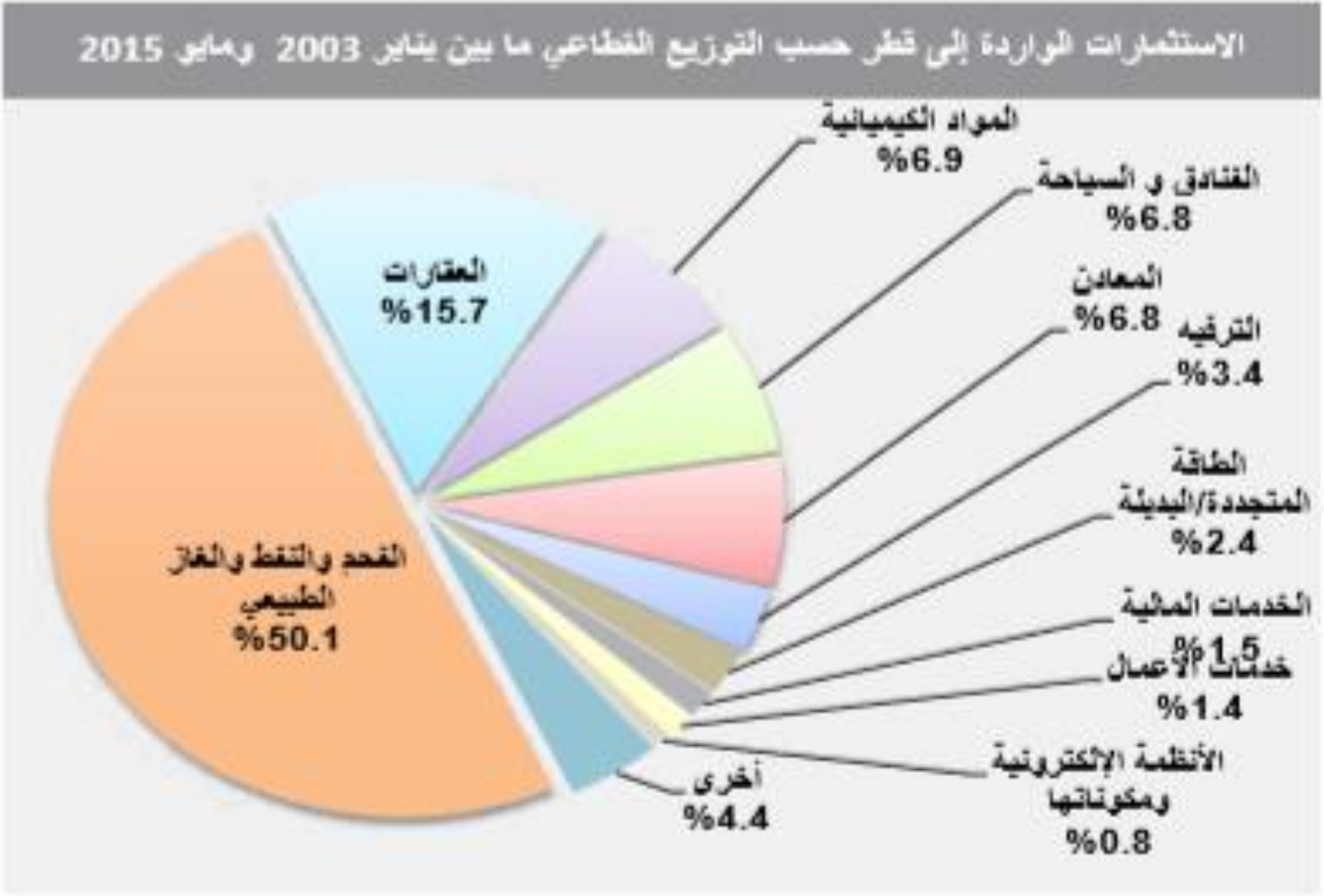

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015

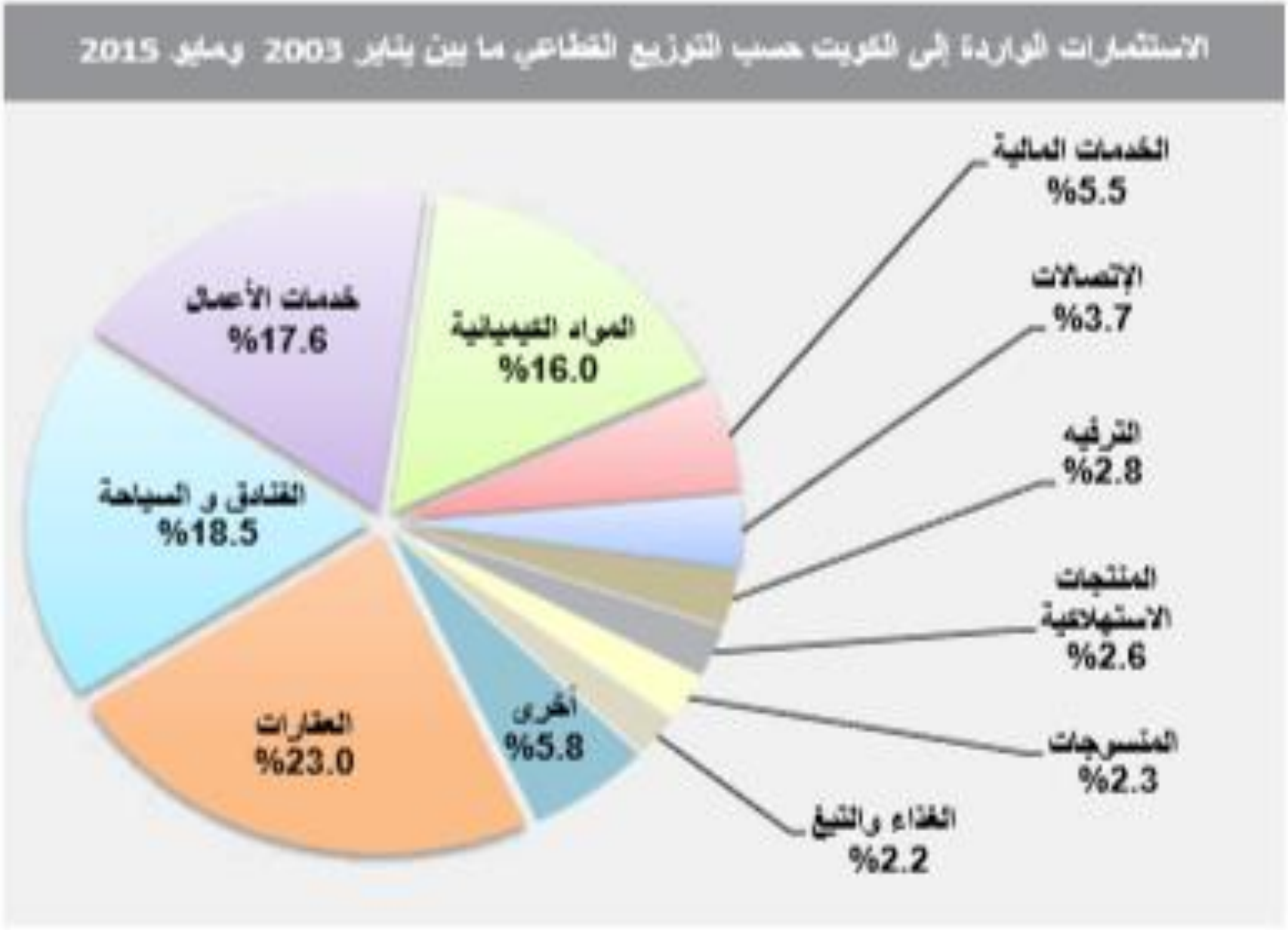

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

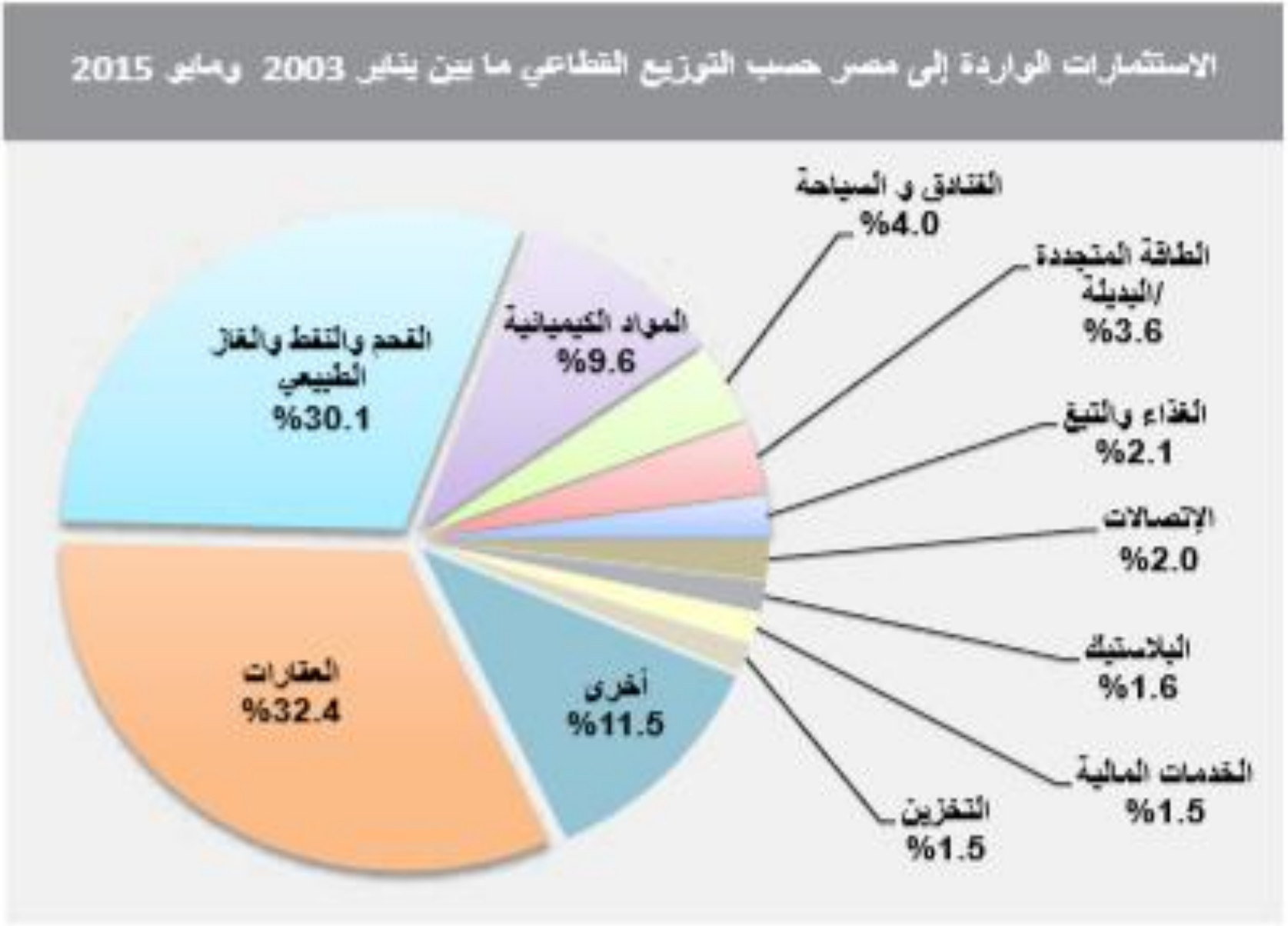

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

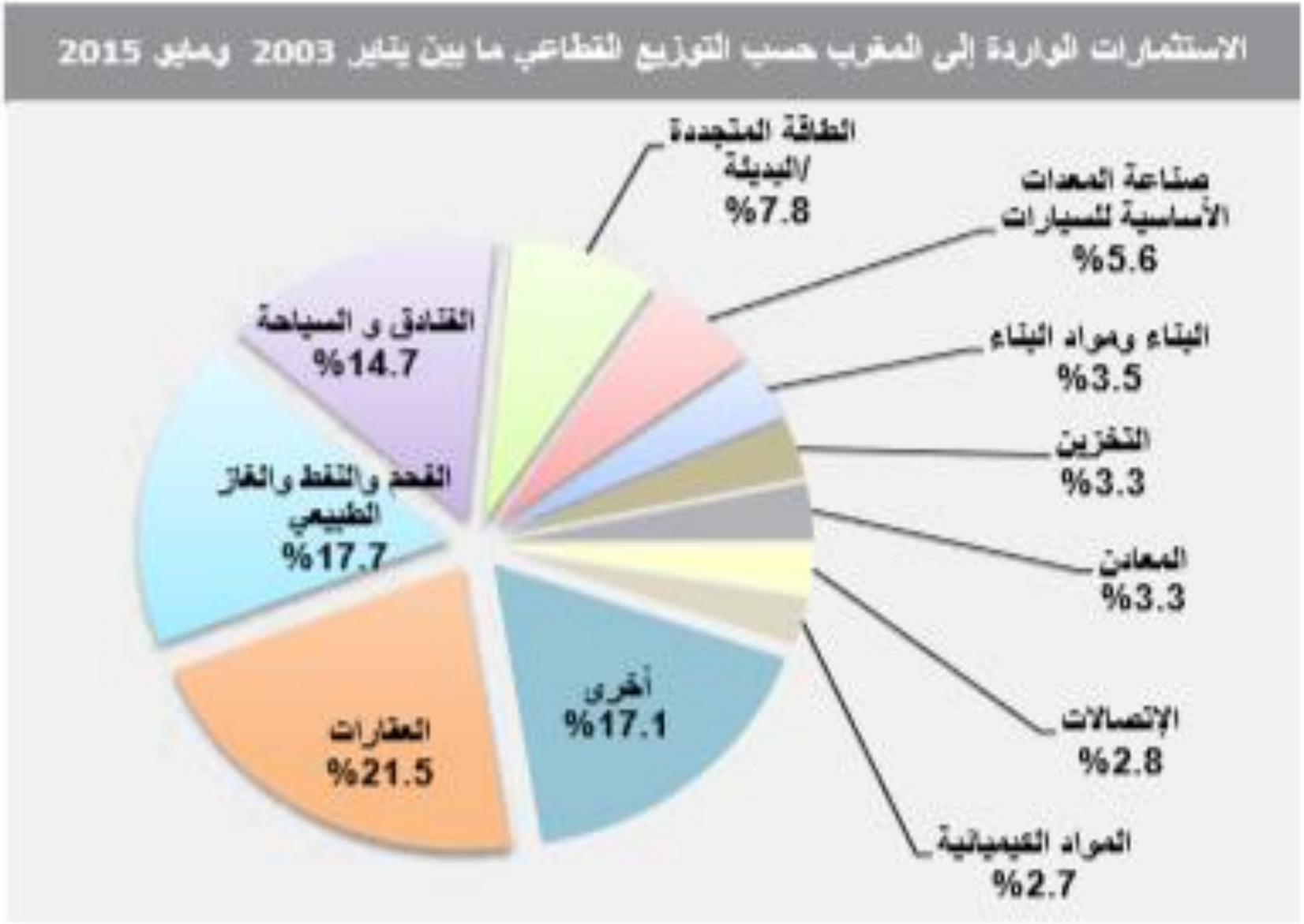

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015

(4/4) سياسات توسيع وتعميق التعاون العربي في مجال الاستثمار

(أ) تحديد القطاعات الواعدة- القطاعات الاوفر حظا للاستثمار في الدول العربية.

- تقوم حركات الاستثمار على حسابات العائد والكلفة والمخاطر والمنافع.
- لذا يجب التعامل مع تعظيم هذه القناة كمدخل لتطوير التعاون/التكامل الاقتصادي العربي وفق هذا المحدد.
- وهو ما اصبح ينطبق على الاستثمار الموجه من المؤسسات الخاصة او من المؤسسات المالية التابعة لحكومات (صناديق استثمار – صناديق سيادية – صناديق معاشات – صناديق تأمينات .. الخ).

استنادا لذلك يقتضي مثل هذا التناول وقبل الحديث عن ضرورة زيادة الاستثمارات العربية في الدول العربية (من الدول العربية ذات الفوائض المالية، الى باقي الدول العربية).

تحديد مجالات وانشطة واعدة النمو والعوائد وذلك لزيادة وتوسيع مجالات الاستثمار العربي في الدول العربية.

وقد قامت دراسة حديثة للاونكتاد 2014 بتحديد بعض الابواب/المجالات ذات الامكانية المتاحة أمام توسيع الاستثمار في الدول النامية (بما فيها الدول العربية).

حيث حددت الدراسة عدد من القطاعات الأعلى قدرة على استقطاب الاستثمارات في الفترات المقبلة (يظهرها الشكل التالي):-

الإمكانيات القطاعية الحالية والمتاحة لمساهمات واستثمارات القطاع الخاص (الوطني والأجنبي) في الدول النامية - الاونكتاد 2014

Figure 9. Potential private sector contribution to investment gaps at current and high participation levels
(Billions of dollars)

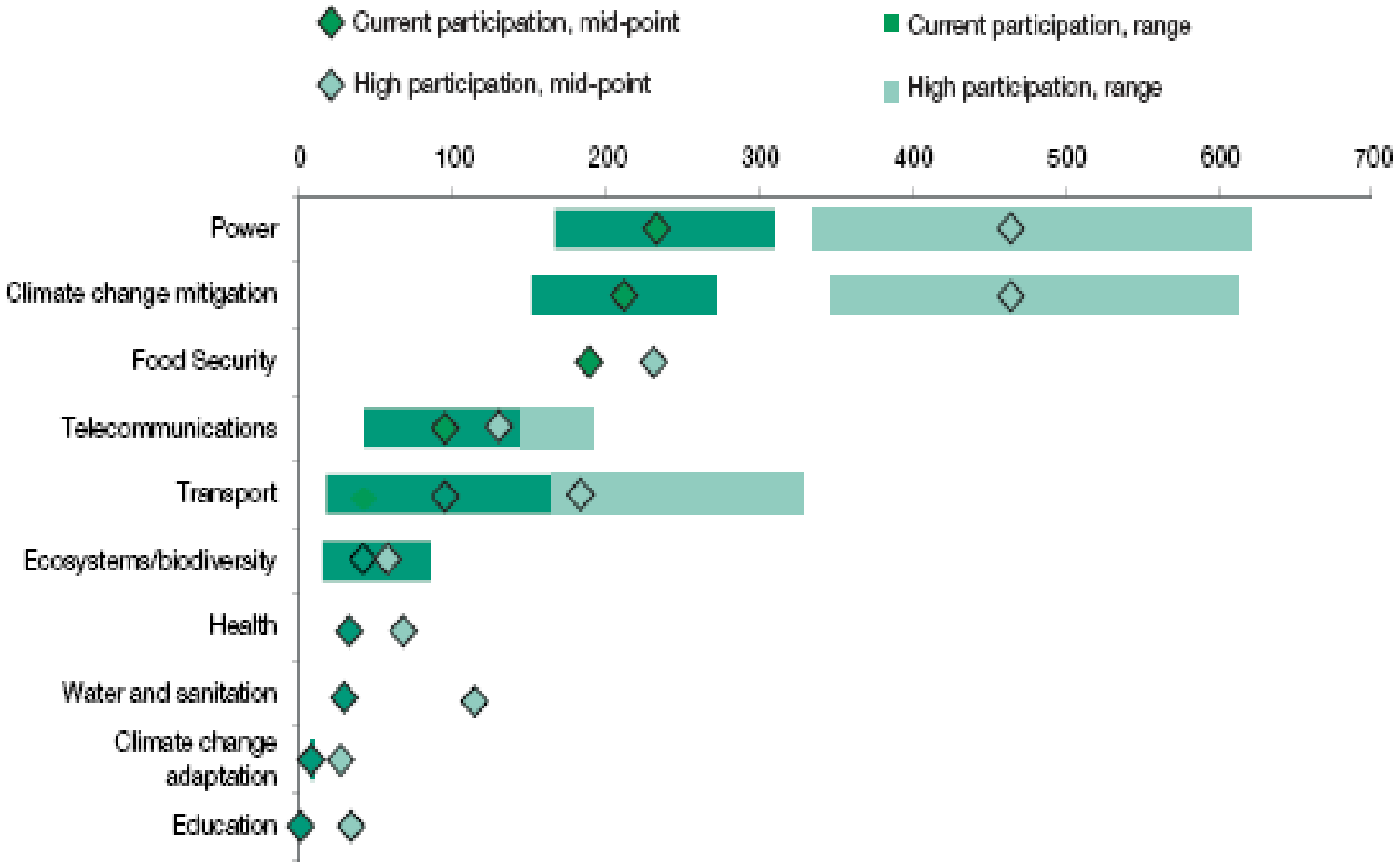

المصدر: الاونكتاد 2014

(ب) : سياسات جذب الاستثمار.

- للاستثمار دورا حاسما في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والمتمثلة بالعجز في الميزان التجاري، وبالضرورة عند التركيز على تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية و التصديرية،
- اضافة لدوره في تدعيم الموازنة العامة، من خلال دوره في نمو الطلب الكلي ومن ثم زيادة ايردات الدولة من الضرائب والرسوم.
- هذا فضلا عن الآثار الايجابية لتفعيل مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي/العربي في تنفيذ المشاريع التنموية ومشاريع البنى التحتية والتي تقوم الحكومات عادة بها،
- الأمر الذي سيساعد الحكومات العربية في تقليل النفقات الرأسمالية، وزيادة عائدات الخزينة من الإيرادات التي يحققها القطاع الخاص من الأرباح.

- وأمام الأهمية الكبيرة للاستثمار، لابد من قيام الحكومات العربية بتبني واقرار السياسات المحفزة للقطاع الخاص العربي لتوطين أكبر نسبة ممكنة من الاستثمارات.
- والعمل على زيادة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين القطاع الخاص المحلي ونظرائه من القطاع الخاص العربي من جهة والقطاع الخاص الأجنبي من جهة أخرى،
- على ان يتم التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تحسن من فرص التوظيف وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

- وهو ما يتطلب بدوره العمل على تحسين مناخ الاستثمار وازالة عوائق نموه في الدول العربية، حيث يعبر مناخ الاستثمار عن الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لحفز وتوطين الاستثمارات المحلية من القطاع الخاص المحلي وجذب واستقطاب الاستثمارات (العربية والاجنبية).

- فالدولة التي يتمتع مناخها الاستثماري بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) وتوفر بنية تحتية متينة، فضلاً عما تقدمه من الإعفاءات والحوافز والامتيازات والضمانات، هي التي تستحوذ على اكبر قدر من الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية (في الغالب).
- وقد بذلت الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال عدد من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية ومحاولة توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

- وهي الجهود التي تظهر انعكاساتها في نتائج التقارير الدولية المتابعة لتطورات المناخ الاستثماري في دول العالم، واهمها
- التقرير الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية «دليل ممارسة الأعمال - (world bank & IFC : Doing Business)، كمؤشر لجودة بيئة الاستثمار.
- ويقوم هذا الإصدار كما يشير عنوانه مباشرة إلى قياس كافة الإجراءات والممارسات التي تقود إلى تيسير أو عدم تيسير سهولة ممارسة الأعمال ونشاط القطاع الخاص في دول العالم، ويقوم على ترتيب الدول من الأفضل والأكثر تيسيرا للأعمال إلى الأقل والأكثر تعقيدا في ممارسة الأعمال.

Doing Business دليل ممارسة الأعمال

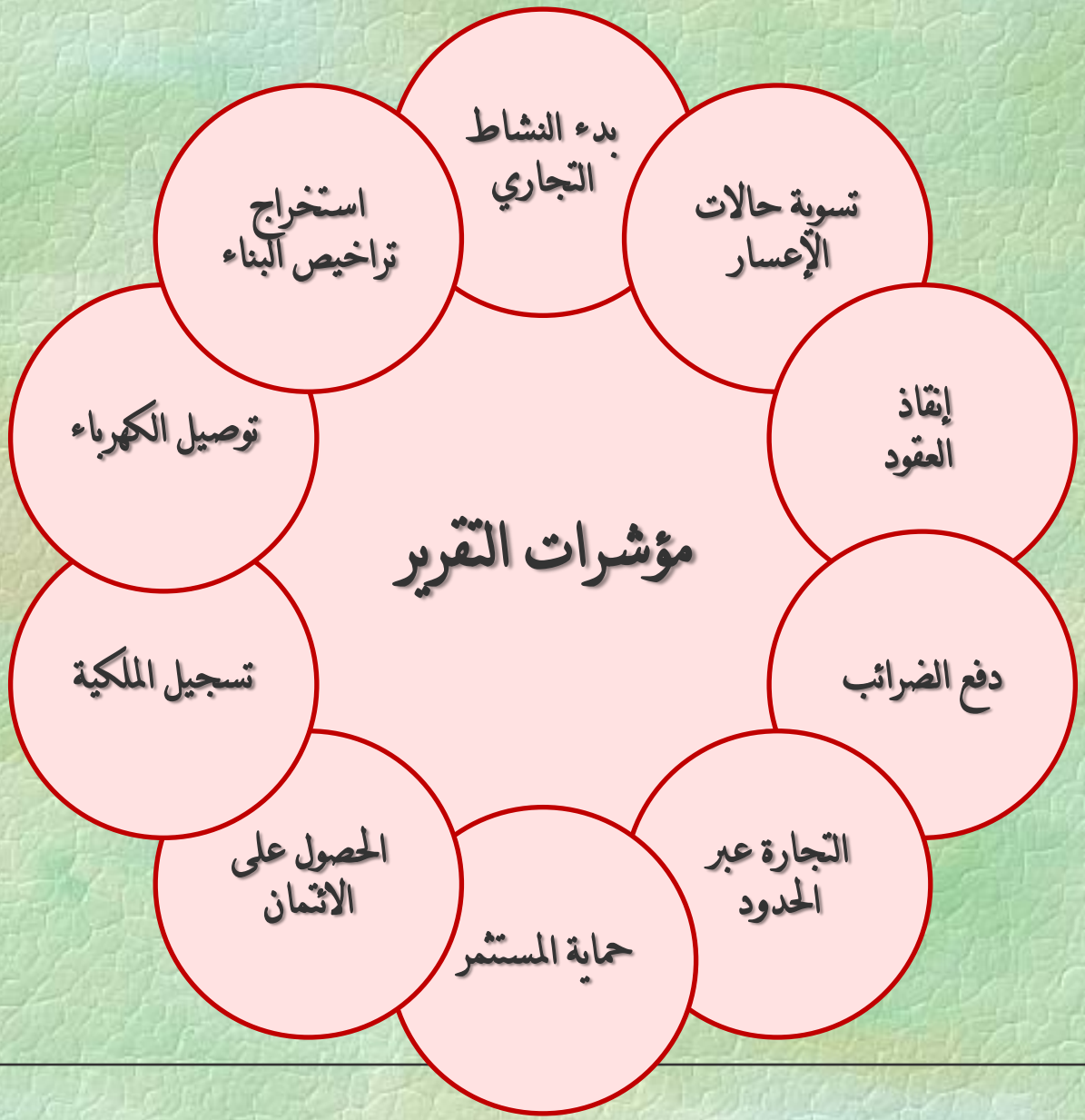

ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (المؤشر العام للتقرير)					
الترتيب (عربيا) 2014	الدولة	2014 الترتيب عالميا	2013 الترتيب عالميا	2012 الترتيب عالميا	2011 الترتيب عالميا
1	الإمارات	23	26	33	35
2	السعودية	26	22	12	10
3	البحرين	46	42	38	33
4	عمان	47	47	49	53
5	قطر	48	40	36	38
6	تونس	51	50	46	40
7	المغرب	87	97	94	115
8	الكويت	104	82	67	71
9	لبنان	111	115	104	103
10	الأردن	119	106	96	95
11	مصر	128	109	110	108
12	اليمن	133	118	99	94
13	فلسطين	138	135	131	126
14	السودان	149	143	135	135
15	العراق	151	165	164	159
16	الجزائر	153	152	148	143
17	جيبوتي	160	171	170	167
18	سوريا	165	144	134	136
19	موريتانيا	173	167	159	162
20	ليبيا	187	188	-	-

Source: The World bank, Doing Business, 2014.

ممارسة أنشطة الأعمال في أقاليم العالم

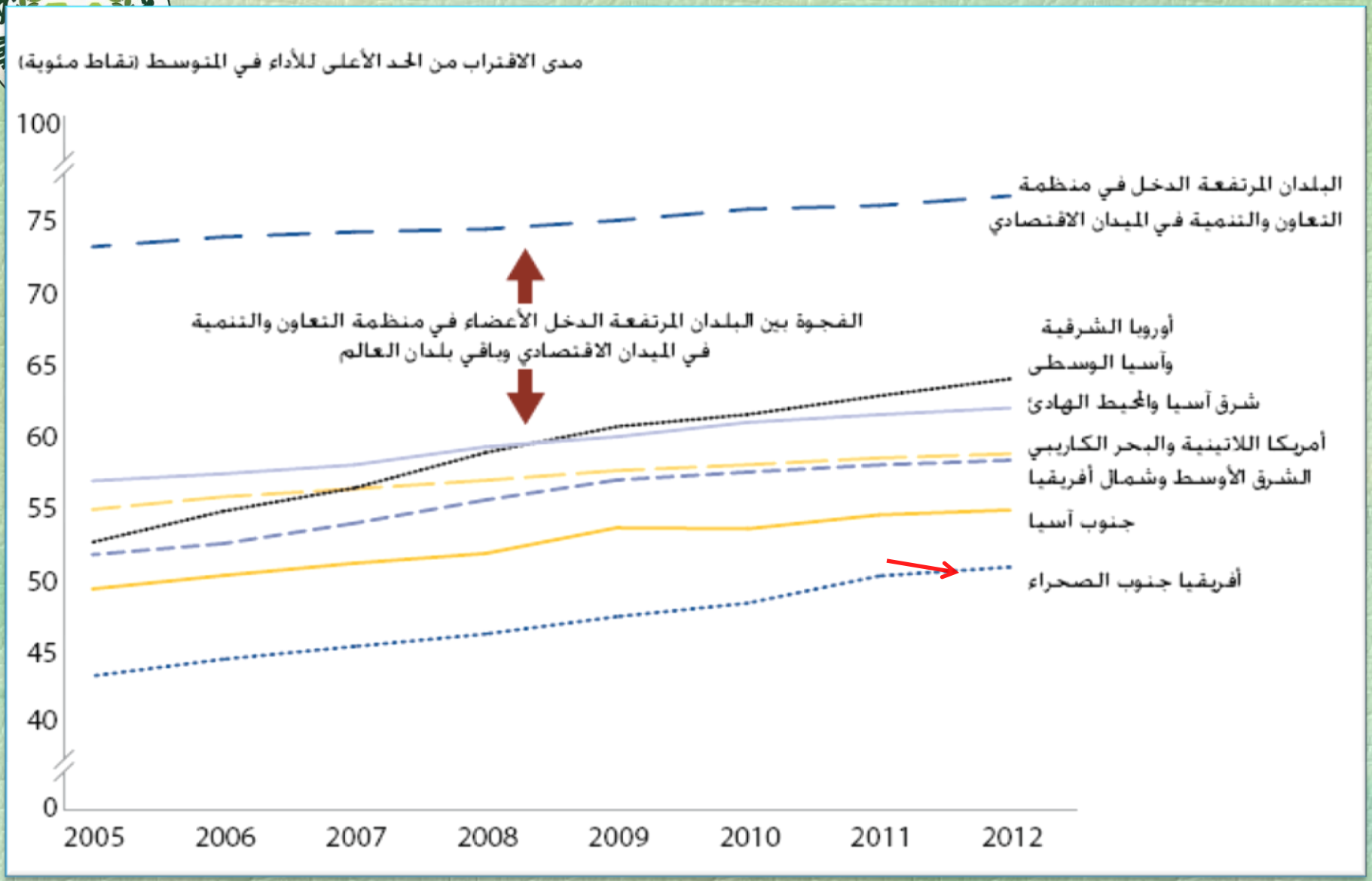

المصدر: تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي 2013.

- **يظهر الجدول السابق** ان الدول العربية التي يفترض بها استضافة الاستثمارات المتدفقة من الدول العربية ذات الفوائض المالية هي الاقل في مدى تيسير وجاذبية بيئتها الاستثمارية، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني (بدرجة او باخرى) من :-
- المشاكل الإدارية الممثلة في : البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات - نقص الخبرات والكوادر الفنية المتخصصة - ضعف دقة في البيانات والمعلومات - تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم الدول العربية.

- **المشاكل المتعلقة بالبيئة القانونية والتشريعية**، التي تتسم بقدر من عدم استقرار القوانين المنظمة للعملية الاستثمارية بشكل عام مما يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، كما أن هناك تضارب بعض البنود في قوانين بعض الدول العربية، وعدم ملائمة بعض القوانين في بعض الدول العربية مع التطورات والأوضاع والمتغيرات والمستجدات في العالم، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين والاعتماد في بعض الدول العربية على الاجتهادات في التفسير.

- **وقد يكون من المناسب لحفز الاستثمارات العربية البينية إضافة لتحسين سجل الدول العربية في مجالات تحسين بيئة الأعمال :-**
- توفير وتحديث قواعد البيانات عن الاقتصاد والمناخ الاستثماري التي يحتاجها المستثمر بحيث تكون المعلومات موثقة ومتجددة بشكل دوري لا يشوبها أي غموض أو مبالغة في ارتفاع معدلات المؤشرات الاقتصادية، على أن تتضمن المعلومات المفاهيم الأساسية لبعض القوانين التي تتصل بنشطات المستثمرين ومنها قوانين الجمارك والضرائب والعمل وغيرها.
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية الموجه للاستثمار في الدول العربية لإعطاء فرصة اكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار فى شتى المجالات.

- ويؤكد ما سبق ايضا تأمل تقرير الاونكتاد حول فجوات الاداء والامكانات فيما يتعلق باستضافة الاستثمار الاجنبي المباشر في مختلف دول العالم، ومدى تناسب التدفقات الفعلية للاستثمار الاجنبي مع قدرات وموارد الدولة المستضيفة على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية والبنى التحتية وتنظيم السوق.
- هذا قطعا بجانب الترتيب الفعلي للدول في كلا المؤشرين (مدى تقدمه او تأخره).
- (ومع ذلك فهو مؤشر اولي الدلالة يظل بحاجة لتدعيمه بمؤشرات اخرى للوصول لنتائج موثوقة).
- فقد تظهر دول ذات مؤشر امكانات محدود ولكنها تحقق معدلات عالية لاستضافة الاستثمارات فعليا (ولكن في قطاعات بعينها دون اخرى!!).

تركز الاستثمارات الأجنبية في معظم الدول العربية في قطاعات دون غيرها : الخدمات والتعدين واستخراج النفط

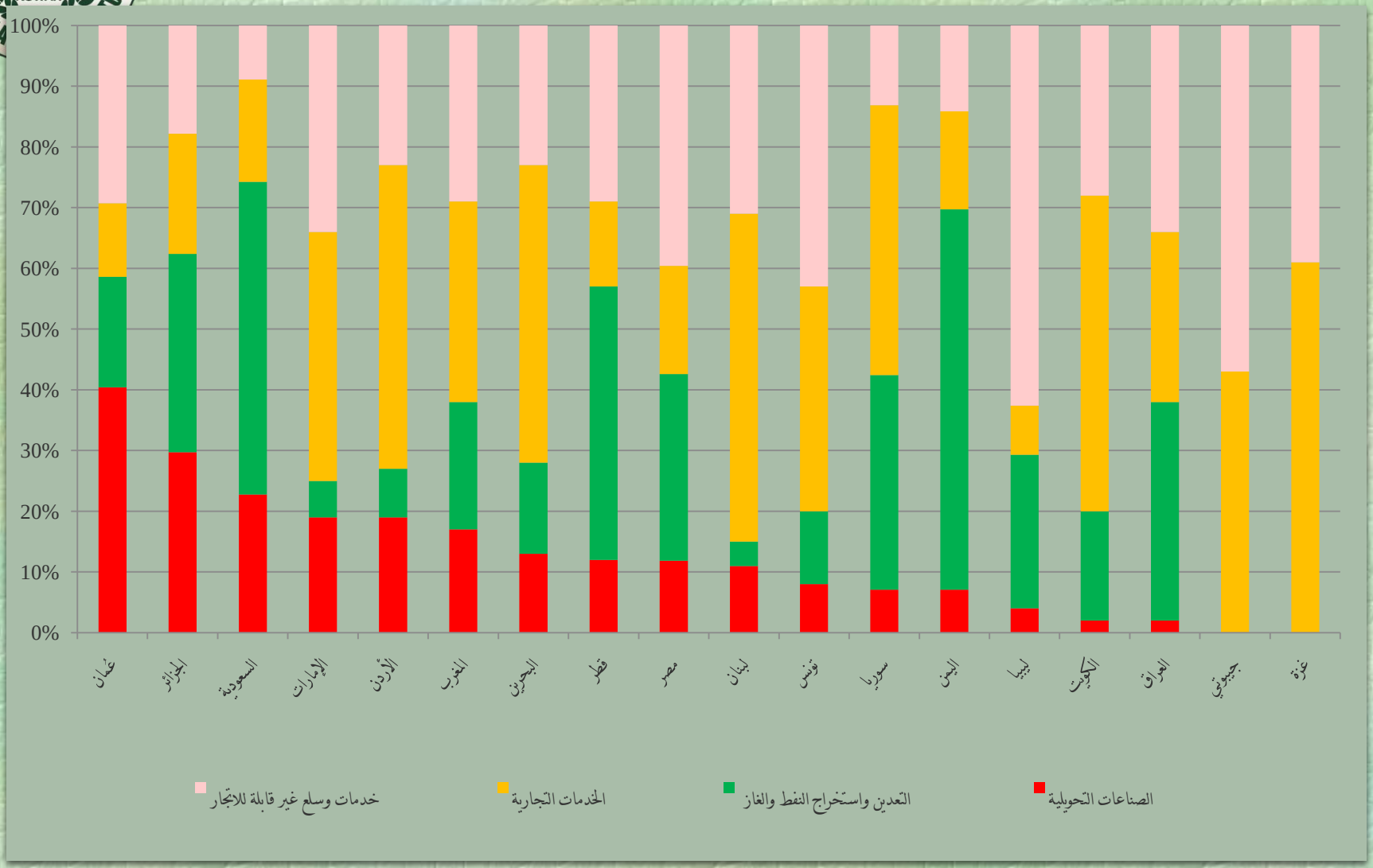

المصدر: تقرير البنك الدولي عن الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2013.

- كما قد تظهر دول بامكانات عالية وباداء فعلي ضعيف او اقل، لكنها استثمارات اكثر تنويعا واعلى مساهمة تنمويا سواء في التصدير او خلق فرص عمل او توطين المعرفة او اكثر تشابكا مع القطاعات الانتاجية الوطنية.
- **حدد الاونكتاد عدد من المؤشرات لقياس ذلك المردود ممثلة في مدى المساهمة في : تكوين راس المال الثابت - القيمة المضافة – التشغيل – التصدير - الرواتب والأجور – الضرائب - البحث العلمي والتطوير.**
- ومع ذلك يبقى المؤشر ذو دلالة خاصة مع حالة الدول التي تستقطب استثمارات اقل مما تسمح به قدراتها وامكاناتها.حيث يعنى هذا الحاجة لمزيد من العمل ورفع القيود وتلبية متطلبات الكفاءة الادارية والتنظيمية او التسويقية (ترويج الاستثمار)، لجذب تدفقات استثمارية (دولية /عربية) تتناسب مع تلك القدرات والامكانات.

ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع والمحقق 2012 (فجوة الأداء)

	مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع (الجاذبية)						مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق(الاداء)	الفجوة
	جاذبية السوق	توفر الأيدي العاملة	البنية التحتية	توفر الموارد الطبيعية	الترتيب الإجمالي المتوقع		الترتيب الإجمالي المحقق	
الكويت	3	84	44	83	60		160	-100
البحرين	87	..	32	92	61		147	-86
اليمن	162	22	138	99	105		180	-75
الإمارات	9	..	28	45	19		87	-68
عُمان	27	62	61	64	54		116	-62
سوريا	93	17	85	54	55		98	-43
الجزائر	79	..	94	36	62		103	-41
مصر	81	21	78	41	46		82	-36
المغرب	73	55	85	39	69		96	-27
قطر	1	71	45	85	48		47	1
السعودية	4	14	70	25	15		12	3
تونس	126	..	102	74	86		76	10
العراق	44	..	117	50	70		51	19
ليبيا	147	..	82	72	90		68	22
السودان	149	..	133	52	111		88	23
جيبوتي	146	..	118	164	161		120	41
الأردن	120	39	99	124	94		30	64
لبنان	100	58	67	142	92		10	82

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013.

المساهمة التنموية للاستثمار الأجنبي المباشر لعدد من الدول العربية ودول العالم - الترتيب وفقا للاونكتاد لعدد 79 دولة*

الدولة/المؤشر	القيمة المضافة	التشغيل	التصدير	الضرائب	الرواتب والأجور	البحث العلمي والتطوير	الاستثمار	الترتيب الإجمالي
هنغاريا	1	1	1	1	1	1	1	1
بلجيكا	..	1	1	1	1	..	1	2
التشيك	1	1	1	1	1	1	1	3
رومانيا	1	1	1	..	1	2	1	4
هونغ كونغ، الصين	1	1	1	1	1	1	1	5
ماليزيا	1	2	2	1	..	..	1	7
المغرب	**1**	**2**	**..**	**..**	**2**	**4**	**1**	**21**
الإمارات	**1**	**3**	**4**	**..**	**1**	**..**	**4**	**43**
مصر	**3**	**2**	**4**	**2**	**4**	**3**	**1**	**49**
كوريا	4	3	4	4	4	4	4	72
الجزائر	**4**	**4**	**..**	**..**	**4**	**..**	**4**	**75**
السعودية	**4**	**4**	**4**	**..**	**4**	**..**	**4**	**76**

وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تحتل المغرب المرتبة 21 تليها الإمارات ثم مصر ثم الجزائر ثم السعودية

* المعيار من واحد الى أربعة في الاتجاه من الأحسن الى الأسوأ

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

- وفي ذات الاطار تظهر العديد من التقارير الدولية الاخرى معوقات اكثر تنوعا امام زيادة دور الاستثمار الخاص وتدفقاته في مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية.
- حيث اكد البنك الدولي في تقاريره الدورية ان اهم تحديات او معوقات تنمية الاستثمار في معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية هي انتشار الفساد، وعدم الاستقرار، والسوق الموازية.

- كما يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، بإصدار تقرير دوري يرصد فيه مدى تطور القدرات التنافسية للدول في كافة المجالات بداية من البنى والمرافق الاساسية والانتاجية، وصولا لمتطلبات الاقتصاد القائم على الابتكار والمنتج للمعرفة.
- مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index "GCI")، والذي يتفرع منه عدد من المؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الأعمال وأنشطة الابتكار والتطوير **وجودة المنتج البشري**.
- حيث يظهر التقرير ان الدول العربية المفترض بها ان تكون مواطن جذب للاستثمار (الاجنبي والعربي)، مثل مصر والمغرب والاردن، لا زالت بحاجة لمزيد من الجهود والترتيبات لرفع قدراتها التنافسية.

الموقع التنافسي للدول العربية وفق تقارير التنافسية العالمية GCI-

الترتيب عربيا 2013/2014	الدولة	الترتيب لعام 2014-2013	الترتيب لعام 2012- 2013	الترتيب لعام 2011	الترتيب لعام 2010
1	قطر	13 ↓	11	14	17
2	الإمارات	19 ↑	24	27	25
3	السعودية	20 ↓	18	17	21
4	عمان	33 ↓	32	32	34
5	الكويت	36 ↑	37	34	35
6	البحرين	43 ↓	35	37	37
7	الأردن	68 ↓	64	71	65
8	المغرب	77 ↓	70	73	75
9	الجزائر	100 ↑	110	87	86
10	لبنان	103 ↓	91	89	92
11	ليبيا	108 ↓	113	---	100
12	مصر	118 ↓	107	94	81
13	موريتانيا	141 ↓	134	137	135
14	اليمن	147 ↓	140	138	---

خامسا: تكامل مدخلي التجارة والاستثمار وتعظيم التعاون العربي

- تجدر الاشارة عند تحليل قنوات التجارة والاستثمار كمداخل للتكامل الاقتصادي العربي، عن العلاقة النظرية والتطبيقية بين هذين المتغيرين، وهل هي علاقة **تكامل ام إحلال؟**.
- يوضح (Rugman, 1980) بأن نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف تماما عن نظرية التجارة الخارجية.
- فإذا كانت التجارة الحرة لتسود العالم فلن يكون هناك دافعا لقيام استثمارات أجنبية مباشرة.

- ففي عالم مثالي خالي من أي نقص يمكن لبلد معين أن يعظم رفاهيته الاقتصادية من خلال التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي لديه فيها أفضلية مقارنة (Comparative Advantage) والتي تعتمد على ما يملكه البلد من موارد طبيعية لعوامل الإنتاج وربما عوامل أخرى مؤثرة على معدلات الأسعار العالمية قياسا بالأسعار المحلية.
- ولكن الفرضية الأساسية التي بدونها تفشل نظرية التجارة الخارجية هي فرضية الأسواق المتكاملة:
- "أي أنه ليس هناك ما يعيق تساوي العرض والطلب في أي نقطة من الزمن"

- ففي حالة مخالفة لهذه تظهر الحاجة إلى بديل ثاني للتجارة الخارجية وهي الشركات العالمية التي تفضل الإنتاج في البلد المضيف.
- **فالنظرية الاقتصادية توضح بأن نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة استجابة لعدم كمال أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج!**
- إذا فإن فكرة الميزة الخاصة للبلد التي تعطيه أفضلية تستبدل تحت هذه الظروف بفكرة الميزة الخاصة للشركة العالمية والتي تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

- فهناك مثلا ميزة خاصة لشركة ما كالمعلومات أو التكنولوجيا... فإنها تستطيع أن تنقلها من البلد الأم إلى البلد المضيف من خلال السوق الضمني، أي استيعاب هذه العملية ضمنيا، للشركة العالمية. فالشركة العالمية هي بمثابة بديل للتجارة الخارجية.
- ولنأخذ مثالا على ذلك. افترض أن البلد A فرض تعريفة جمركية عالية على سلعة مستوردة من بلد B لغرض حماية إحدى منتجاته الوطنية من المنافسة الخارجية.

- هذه السياسة مشجعة للشركات العالمية في البلد B لفتح شركات لها في بلد A ونقل الإنتاج إلى البلد A.
- في هذه الحالة يكون الإنتاج محلي غير خاضع للتعرفة الجمركية.
- اظهر الواقع ان هناك علاقة طردية بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (Jones and Romer, 2010)

العلاقة بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية

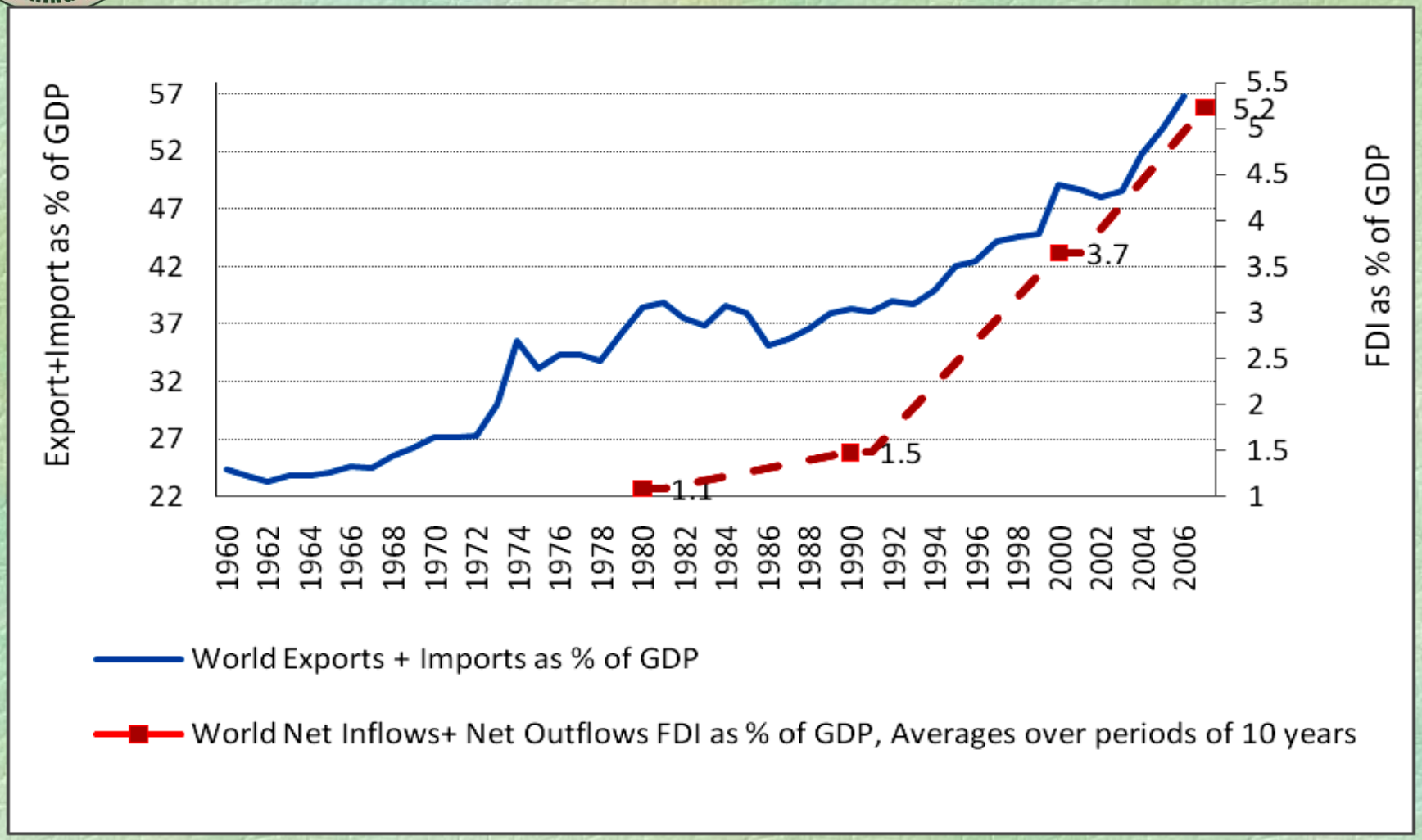

- ويمكن تفسير ذلك التناقض بان توسع السوق العالمي يعتمد على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وربما أيضا زيادة التقارب بين الناس في دول مختلفة أدى إلى زيادة في كم الأفكار المتداول حول منتجات جديدة.
- فالأفكار تنتقل من بلد إلى آخر عبر التجارة وعبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ففي عام 1960 كان 82% من براءات الاختراع الأمريكية المسجلة في أمريكا تعود إلى أمريكان، وفي السنوات الأخيرة انخفضت هذه النسبة إلى 50%.

مما سبق تظهر اهمية تكامل مدخلي التجارة والاستثمار معا لدفع التعاون/التكامل الاقتصادي العربي/العربي

- **لا خيار أمام البلاد العربية سوى التكتل الاقتصادي انطلاقا من :-**

✓ تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

✓ وضم تجارة الخدمات إليها،

✓ تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي (الذي كان يفترض به الاتمام عام 2015)،

✓ ومن ثم السوق العربية المشتركة عام 2020.

✓ **توسيع آفاق الانخراط في سلاسل القيم الدولية بما يتطلبه ذلك من :-**

- اتخاذ (وتنفيذ وتفعيل) الإجراءات الكفيلة بتنسيق سياساتها التجارية، وازالة العراقيل غير الجمركية،
- والسعي لتنويع قواعدها التصديرية
- وزيادة القيم المضافة في السلع والمنتجات،
- سياسات تسهيل التجارة، من خلال تبسيط المتطلبات والتشريعات والإجراءات الجمركية، وتحديث اللوجستيات المرتبطة بالتجارة.

- **دفع مستويات الاستثمار** في البني التحتية ، كون ذلك عاملا محوريا في تعزيز الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بجانب تسهيل الدخول والانخراط في سلاسل الإمداد التجاري العالمية.
- **كما سيمثل تراكم رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا** المرتبطة بالاستثمارات، ولاسيّما منها الاستثمارات الخارجية المباشرة جسرا أساسيا لعبور الدول صعودا في سلاسل القيم وفي إحداث تحولات إيجابية لصالحها في المزايا التنافسية والنسبية، سواء على صعيد التبادل التجاري العربي البيني، أو على المستوى التجاري العربي مع الخارج.

سادسا : قناة تحويلات العاملين في الخارج – مصدر من مصادر التعاون الاقتصادي

6/1 الاهمية النسبية لتحويلات العاملين في الاقتصاد العالمي والعربي

- المعالجة الاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج : تناظر معالجة عوائد التصدير (للدول المستقبلة للتحويلات او المصدرة لعمالتها الوطنية)، وتناظر الانفاق على الواردات بالنسبة للدول المصدرة للتحويلات او المستضيفة للعمالة الوافدة).
- وبذلك فان تنشيط هذا الباب للتعاون بين الدول هو باب مناظر لتنشيط التبادل السلعي (سوق السلع) ولكن في مجال اخر لاحد عوامل العملية الانتاجية (سوق العمل).

- طبقا لإحصاءات العام 2013، بلغ عدد العاملين خارج أوطانهم حوالي 230 مليون عامل.
- قاموا بتحويل نحو 551 مليار دولار (للهند 71 مليار $ - للصين 60 مليار $ - للمكسيك 26 مليار دولار – للفلبين 22 مليار دولار ...).
- وكانت نسبة هذه التحويلات للناتج المحلي الإجمالي الأعلى في دول (طاجكستان – قيرغستان - ليسوتو...).
- هذا في الوقت الذي بلغت فيه قيمه المساعدات الرسمية لنفس العام 414مليار دولار!!.

تطور إجمالي قيمة تحويلات العاملين للفترة 1970- 2013
(التدفقات الداخلة للعالم – 166دولة - مليون $)

العام	إجمالي تحويلات العاملين - مليون $
1970	1,711
1980	35,814
1990	64,034
2000	123,907
2010	457,597
2011	511,353
2012	531,096
2013	551,154

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

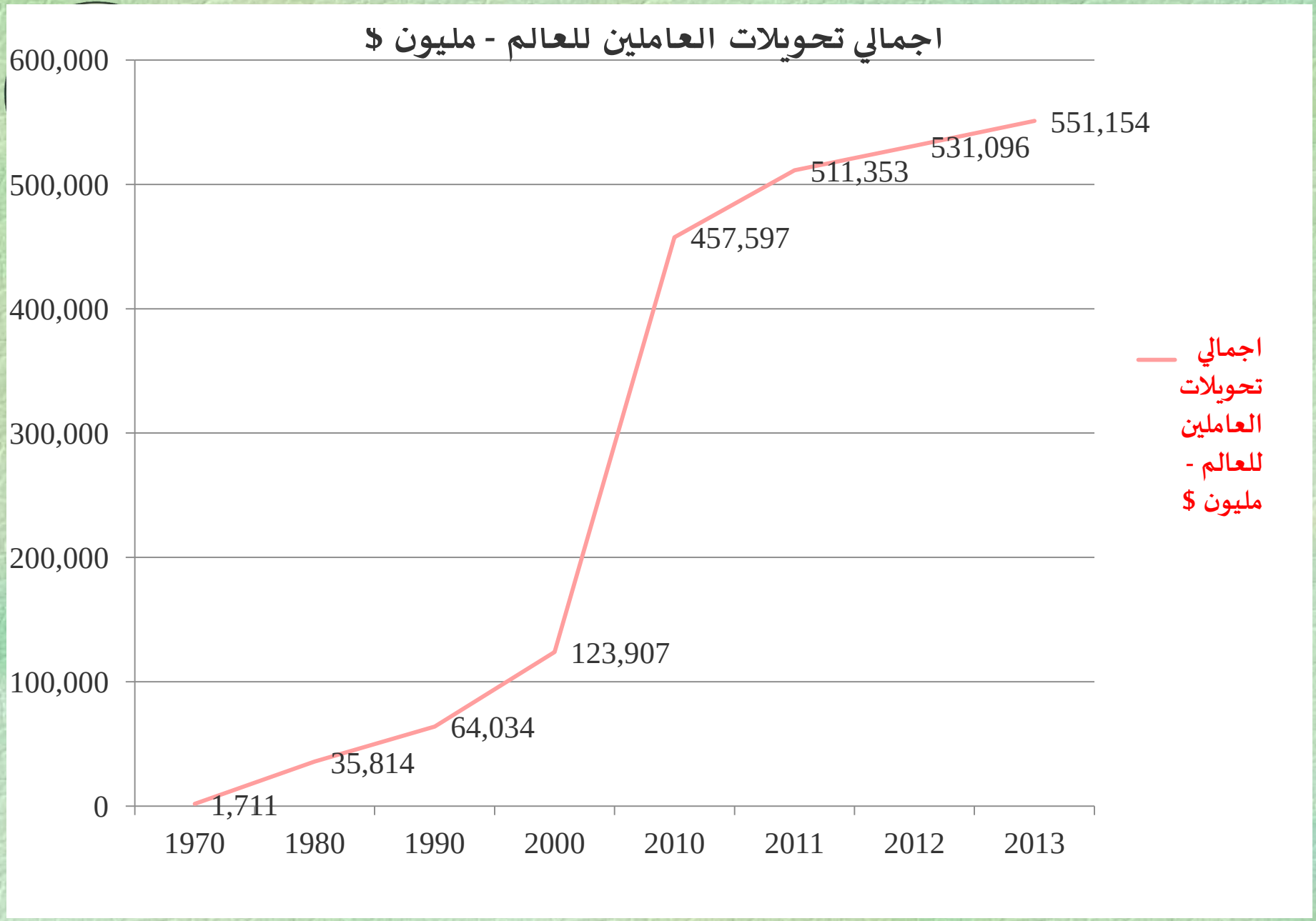

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

Figure 1.1: Remittance flows are large, and growing

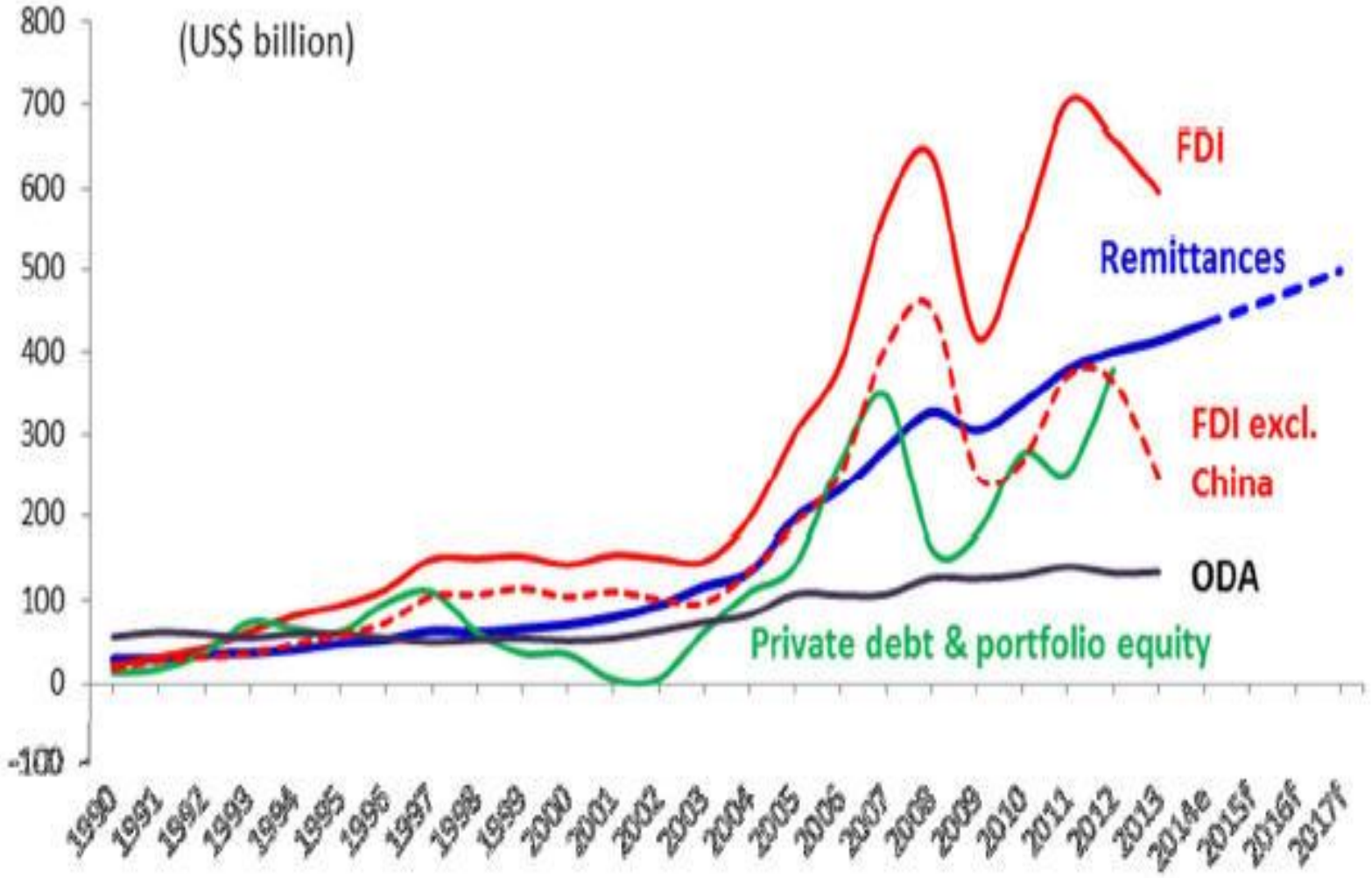

Sources: World Development Indicators and World Bank Development Prospects Group

دول العالم والدول العربية الأكثر اعتمادا على تحويلات العاملين
« نسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي للعام 2013»

(ranking for 166 country)	Remittances as a share of GDP	country
1	42.1%	Tajikistan
5	24.4%	Lesotho
7	21.2%	West Bank and Gaza
12	17.0%	Lebanon
21	10.8%	Jordan
27	9.8%	Philippines
29	9.6%	Sri Lanka
31	9.3%	Yemen, Rep.
32	9.0%	Comoros
41	6.6%	Morocco
42	6.6%	Egypt, Arab Rep.
49	4.9%	Tunisia
57	3.7%	India
60	3.5%	Syrian Arab Republic
70	2.3%	Djibouti
105	1.0%	Algeria
115	0.6%	Sudan

المصدر. قاعدة بيانات البنك الدولي – ديسمبر 2014

إجمالي تحويلات العاملين لعدد من الدول العربية (1980 – 2013) - مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/ GDP 2013 (%)
Algeria	406	352	..	2,044	1,942	1,942	2,000	1.0%
Comoros	2	10	..	38	48	56	59	9.0%
Djibouti	..	..	12	33	32	33	33	2.3%
Egypt, Arab Rep.	2,700	4,280	2,850	12,453	14,324	19,236	17,833	6.6%
Iraq	..	..	..	177	223	271	271	0.1%
Jordan	794	499	1,845	3,517	3,368	3,490	3,643	10.8%
Lebanon	..	..	..	6,914	6,913	6,918	7,551	17.0%
Morocco	1,050	2,010	2,160	6,423	7,256	6,508	6,882	6.6%

(تابع) إجمالي تحويلات العاملين لعدد من الدول العربية (1980 – 2013) - مليون $)

Migrant remittance inflows	1980	1990	2000	2010	2011	2012	2013	Remittances/ GDP 2013 (%)
Oman	35	39	39	39	39	39	39	0.0%
Qatar	..	..	..	..	574	803	574	0.3%
Saudi Arabia	..	..	..	236	244	246	269	0.0%
Sudan	263	62	641	1,100	442	401	424	0.6%
Syrian Arab Republic	774	385	180	1,623	1,623	1,623	1,623	3.5%
Tunisia	319	551	796	2,063	2,004	2,266	2,291	4.9%
West Bank and Gaza	..	..	1,010	1,509	1,666	2,060	2,520	21.2%
Yemen, Rep.	..	1,500	1,290	1,526	1,404	3,351	3,343	9.3%

- **يتبين مما سبق الأهمية النسبية العالية لذلك المصدر التمويلي ضمن مصادر تدعيم التمويل والتدفقات التنموية في الدول النامية بما فيها الدول العربية.**
- كما تأتي العلاقة الاقتصادية المباشرة لذلك المصدر في كونه يرتبط مباشرة بوضعية ميزان المدفوعات للدولة من خلال تدعيمه للأرصدة والاحتياطيات المتاحة للدولة من العملات الأجنبية، ومن ثم تأثيره في سعر صرف العملة الوطنية الذي يعود ليؤثر في اتجاهات حركة التدفقات المالية الخاصة من حيث الحجم والهيكل.
- ورغم أن هذا الأمر ينسحب على باقي أبواب ميزان المدفوعات (الصادرات السلعية وعوائد الاستثمارات والفوائد المحصلة على القروض).
- **إلا انه من المعلوم أن معظم الدول النامية وخاصة الدول العربية تواجه العديد من التحديات والمصاعب في دفع قدرات تلك الأبواب.**

- تشكل تحويلات العاملين في الخارج احدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول العربية، حيث تفوق قيمتها كثيراً قيمة كل من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية.
- **وتتميز تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة للدول العربية بعدد من الخصائص، أهمها :-**
- **أن المنطقة العربية تشمل دولاً مستقبلة لتحويلات العاملين ودولاً مرسلة للتحويلات، كما أن بعضها الآخر يقوم باستقبال وإرسال تحويلات العاملين في الوقت نفسه.**
- غير أنه من حيث العدد، تعتبر غالبية الدول العربية مستقبلة صافية لتحويلات العاملين.

- أما من حيث قيمة تحويلات العاملين، فتعتبر الدول العربية كمجموعة مصدرة صافية لتحويلات العاملين في الخارج، شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة، وهما المجموعتان الوحيدتان اللتان تعتبران مرسلة صافية لتحويلات العاملين من بين المجموعات الدولية الأخرى.

6/2 انعكاسات تدفقات تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاديات العربية

(أ) بالنسبة للانعكاسات على اقتصاديات الدول المستقبلة للتحويلات.

(1) **تشكل تحويلات العاملين مصدراً هاماً للتدفقات النقدية** لدعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي فيها، حيث **أظهرت الشواهد الإحصائية** :-

- وجود ارتباط وثيق بين تحويلات العاملين والاستهلاك الخاص من جهة، وتحويلات العاملين مع الاستثمار المحلي من جهة أخرى في الدول العربية المستقبلة للتحويلات.
- حيث تتساوى تقريبا (ميل للارتفاع) درجة ارتباط تحويلات العاملين وإجمالي الاستثمار عن درجة ارتباط تحويلات العاملين بالاستهلاك الخاص في دول كالجزائر ومصر ولبنان والمغرب وتونس.

- ويعني ذلك أن تحويلات العاملين تتجه بشكل متساوٍ تقريباً نحو الاستثمار ودعم الاستهلاك في تلك الدول،
- بينما تقل درجة الارتباط بالاستثمار عن درجة الارتباط بالاستهلاك الخاص في حالة الأردن وموريتانيا وعُمان والسودان وسورية واليمن، **ويعني ذلك أن تحويلات العاملين في تلك الدول تميل نحو دعم الاستهلاك العائلي لديها.**

(2) **وفي جانب آخر**، تتميز تحويلات العاملين عن بقية التدفقات المالية باستقرارها النسبي وبكون اتجاهاتها تعاكس دورة الأعمال في اقتصادات الدول المستقبلة للتحويلات.

- أي أن تحويلات العاملين ترتفع عند حدوث تراجع في مستوى النشاط الاقتصادي من جراء حدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول المستقبلة للتحويلات.

(3) كما تسهم تحويلات العاملين أيضاً في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل.

- ذلك أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمده المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات.
- وقد أوضح تقر ير البنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان، على سبيل المثال، تتحسن من(B-) دون احتساب تحويلات العاملين إلى (B+) عند احتسابها.

(4) فيما يخص أثر تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في الدول المستقبلة للتحويلات، فقد بينت الشواهد الإحصائية فيما يخص الدول العربية المستقبلة للتحويلات، وجود أثر إيجابي لتحويلات العاملين على النمو في عدد من الدول المستقبلة للتحويلات.

- إلا أن نتائج احدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي قد أشارت إلى أن الشواهد الإحصائية في حالة الدول النامية عموما لا تؤكد وجود تأثيرات إيجابية **بصورة واضحة** لتحويلات العاملين على معدلات النمو في غالبية الدول النامية.

- ويعزى ذلك إلى كون تحويلات العاملين قد تغطي الاحتياجات الاستهلاكية للأسر المستقبلة للتحويلات، وبالتالي قد لا تحفزها على البحث عن وظائف في سوق العمل.
- كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها السلبية على النمو في الدول المستقبلة للتحويلات في الأجل الأطول، وذلك عند الأخذ في الاعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلة للتحويلات بحثاً عن دخول أعلى مجزية.

(ب) بالنسبة للانعكاسات على اقتصادات الدول المرسلة للتحويلات

(1) **ترتبط تحويلات العاملين بحجم العمالة الوافدة وبدرجة** مهارتها ودورها المباشر في النشاط الاقتصادي.

- وبوجه عام تساهم هذه العمالة الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دورها الإنتاجي المباشر كأحد عناصر الإنتاج وعن طريق زيادة الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المرسلة للتحويلات.

(2) كما أن لتحويلات العاملين تأثيراتها الإيجابية في تنشيط الخدمات المصرفية للتحويل في الدول المرسلة، حيث تؤدي تحويلات العاملين إلى تنويع وتطوير القنوات المنتظمة للتحويلات، وبالتالي زيادة كفاءة هذه الخدمات من حيث السرعة في تحويل الأموال وانخفاض التكلفة.

6/3 التحديات التي تواجه اقتصادات الدول المستقبلة والمرسلة لتحويلات العاملين

(أ) بالنسبة للدول المستقبلة للتحويلات

(1) يتمثل التحدي الأول في إعادة توجيه تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، وذلك من خلال التوصل إلى تخفيض تكاليف تحويل الأموال، والتي على الرغم من انخفاضها منذ عام 2000، إلا أنها لا تزال مرتفعة.

- وتعزى أهمية هذا التحدي لكون نسبة عالية من تحويلات العاملين تتم حالياً خارج القنوات الرسمية، الأمر الذي يضعف الآثار الإيجابية لتحويلات العاملين على القطاع المصرفي.

- ولتوجيه المزيد من التحويلات من القنوات غير الرسمية الى القنوات الرسمية، فمن المفيد أن تعمل الدول المستقبلة للتحويلات على تحسين البيئة الاستثمارية فيها بشكل عام، وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة الانتشار المصرفي، وتطوير شبكة الصرف الآلي، مما سيساعد على خفض تكاليف عملية تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل اليه.

(2) **أما التحدي الآخر**، فيتمثل في أن تحويلات العاملين من الممكن أن تؤثر سلباً على حافز العمل بالنسبة للأسر المستقبلة لها، وبالتالي التأثير على معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- ومن الممكن تخفيف ذلك الأثر السلبي بتوعية الأسر المستقبلة للتحويلات بأساليب توظيف الموارد المالية المتاحة لها.
- ويشار في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، إلى أهمية إنشاء مؤسسات خاصة للتمويل الجزئي في الدول المستقبلة للتحويلات، والتي يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها وتوفير حد أدنى منها ومن عوائد الاستثمارات بشكل منتظم للأسر المستلمة لتحويلات العاملين في الخارج.
- كما يمكن لهذه المؤسسات أيضاً الدخول في شراكات مع تلك الأسر في مشروعات صغيرة تسهم في تحقيق أرباح نقدية لها، إضافة لأمر أهم وهو مساهمتها في إدماج تلك الأسر في سوق العمل بشكل ربحي ومنتظم.

(ب) بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات

(1) فيتمثل التحدي الأول في تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج دون أن يؤثر ذلك على وتيرة النمو الاقتصادي وحاجة الاقتصاد إلى مختلف أنواع المهن والمهارات،

- الأمر الذي يتطلب تفعيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بجانبي العرض والطلب على العمالة، بما يؤدي إلى تخفيض حجم التحويلات المرتبطة بالعمالة الوافدة، مع الاحتفاظ بتلك الأكثر مساهمة في النمو والإنتاجية، وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً حتى يتم تحقيق التوازن بين توسيع توظيف العمالة الوطنية، وتحديد العمالة الوافدة الهامة للاقتصاد.

- كما يجب السعي (في كلا الأجلين القصير والمتوسط) لتشجيع العمالة الوافدة على تخفيض حجم تحويلاتها المرسلة إلى الخارج، وذلك من خلال توسيع المجالات المتاحة أمامها لاستثمار مدخراتها في هذه الدول .
- ويذكر في هذا الصدد وعلى سبيل المثال، الجهود التي بذلتها بعض دول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة للسماح للعمالة الوافدة بالاستثمار في أسواق الأوراق المالية.
- غير أن التشريعات والضوابط المتعلقة بالسماح للعمالة الوافدة الاستثمار في الدول المرسلة للتحويلات، يتعين أن تكون واضحة وشفافة في معظم الأنشطة الاقتصادية المتاحة للاستثمار فيها، وأن يتم تقليل الشروط والضوابط التي تحد من فرص الاستثمار للعمالة الوافدة.

(2) **ويتمثل التحدي الآخر** في تقليص كلفة تحويل الأموال المرسلة، ذلك أن الكلفة المرتفعة لتحويلات العمالة المرسلة إلى الخارج تؤدي إلى لجوء العمالة الوافدة إلى إرسال مدخراتها إلى الخارج عن طريق القنوات غير المنظمة/الرسمية من خلال نقلها بصورة نقدية سائلة مع المعارف والأقارب إلى الخارج.

- وقد يتعين في هذا الإطار أن تقوم السلطات النقدية في الدول المرسلة للتحويلات، بتشجيع العمالة الوافدة على إرسال تحويلاتها عبر القنوات المنظمة من خلال اتخاذ الإجراءات السابق الاشارة إليها بالنسبة للدول المستقبلة (توسيع الشبكات – خفض التكاليف).

- أشارت التقارير الدولية (IMF 2014)، أن تخفيض نسبي في قيمة رسوم التحويل سيؤدي لتحقيق زيادة في حجم تدفقات التحويلات بنحو 200 مليار دولار سنويا، (التقليص من نحو 7.3% حاليا لنحو 5.0%)، وهي الكلفة المرتبطة برسوم التحويل وفروقات سعر الصرف .
- فعلى مستوى دول شمال إفريقيا فقد قدرت الزيادات المتوقعة في قيمة التحويلات جراء هذا التخفيض المقترح بنحو 673 مليون دولار سنويا، حيث يمكن لهذا التدفق الإضافي المساهمة في :-
- تحسين التراكم في راس المال البشري (الإنفاق على التعليم والصحة).
- دفع الدخول وخفض التفاوتات الاجتماعية وخفض الفقر.
- دفع الدخل والطلب الكلي ومن ثم الناتج والتوظف.

6/4 سياسات واجراءات رفع الكفاءة والفعالية الاقتصادية لتحويلات العاملين

يمكن للسياسات الاقتصادية أن تلعب دوراً هاماً في :-

- **تنمية** تدفقات تحويلات العاملين و**تعظيم** فوائدها على اقتصادات **الدول المستقبلة للتحويلات من جهة**، وتعزيز كفاءتها بالنسبة **للدول المرسلة** من جهة أخرى، بما يضمن توثيق تلك القناة الاقتصادية الهامة للدول العربية (المستقبلة والمرسلة).

(أ) سياسات وبرامج العمل بالنسبة للدول المستقبلة لتحويلات العاملين.

- تتبلور هذه السياسات حول :-
- منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات.
- إصلاح وتطوير الخدمات المصرفية.
- زيادة فرص وخيارات الاستثمار.
- تؤدي هذه السياسات الى زيادة التحويلات وتقليص استخدام القنوات غير المنظمة (غير الرسمية) لعمليات التحويلات.

هذا اضافة لاحد اهم السياسات المحورية المرتبطة بتحفيز جانبي العرض والطلب على العمالة الوطنية من خلال :-

- تطوير ومواءمة راس المال البشري (الوطني/المحلي): التعليم – التدريب - المهارات.
- وكذلك دراسة وتحليل هياكل اسواق العمل واتجاهاتها في الدول المستضيفة.
- وهو الامر الذي سيقود الى رفع تنافسية ومهارات العمالة الوطنية في الاسواق الخارجية، بما يضمن زيادة اعدادها وكذلك انتاجيتها ومن ثم عوائدها المتوقعة.
- ويضمن كذلك استيفاء حاجات ومتطلبات التنمية والتطوير والحداثة في اسواق واقتصادات الدول المستضيفة .

(ب) سياسات وبرامج العمل بالنسبة للدول المرسلة للتحويلات.

- تتبلور هذه السياسات حول :-
  - تشجيع المنافسة في سوق التحويلات بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين مستويات الخدمات المالية (ومن ثم المساهمة في تعزيز نشاط القطاع المصرفي في الدول المرسلة).
  - كما أن إفساح المجال أمام العمالة الوافدة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية وأسواق العقارات سيساعد على تخفيض حجم تحويلات العاملين المرسلة إلى الخارج ويدعم التنمية الاقتصادية للدول المرسلة للتحويلات .

- ويدخل في هذا الاطار الدور الحديث لتكنولوجيا الاتصالات في التحويلات المالية.
- لاسيما من خلال استخدام تقنيات الخدمات المالية عن طريق الهاتف، والتي تمثل وسيلة اسرع واقل تكلفة مما يحفز النشاط المصرفي ويرفع من مستويات التعامل مع القطاع الرسمي.
- وكذلك يحفز على اتمام التحويلات المالية ذات القيمة الصغيرة اعتمادا على ما اصبح يسمى عالميا بـ Digital Payments،
- يذكر انه طبقا للإحصاءات فقد ارتفع وتنامي هذا الاتجاه العالمي، حيث ارتفع عدد الخدمات المالية المقدمة من خلال الهاتف وبطاقات الدفع الذكية ATM في الدول الفقيرة (في افريقيا جنوب الصحراء، وشرق اسيا والمحيط الهادئ) من 16 خدمة مالية عام 2008 الى 219 خدمة مالية عام 2013 (GSMA 2014).

- كما ارتفع عدد الحسابات المالية المسجلة على الهاتف من 100 مليون حساب عام 2012 الى 200 مليون حساب عام 2013.
- وهو الامر الذي يحظى بأهمية وحيوية عالية جدا في مجال تحسين معيشة العديد من الشرائح الفقيرة في الدول العربية (الارياف والنجوع والمناطق النائية).
- ومع ذلك لا زالت هذه التحويلات تمثل نحو 2.0% فقط من التحويلات الكلية للعاملين في الخارج (حيث بلغت قيمتها نحو 10 مليار دولار من اصل نحو 542 مليار دولار للعام 2013.

- يتطلب الامر فتح المنافسة بين شركات الهاتف ومنع الترتيبات الثنائية (الاحتكارية) بين شركات الاتصالات وشركات تحويل الاموال لضمان المنافسة الكاملة الدافعة لخفض تكاليف التحويل وزيادة سرعة وكفاءة عمليات التحويل.
- كما يواجه التوسع في ذلك الاتجاه مخاطر عديدة اهمها :-
- غسيل الاموال – تمويل الارهاب – جاهزية النظام المصرفي وانتشاره وقدرة فروعه على توفير متطلبات الصرف.

تطبيقات حول مؤشرات تحليل واقع وامكانات تنمية التعاون العربي

حلقة نقاشية:

تجارب واطروحات دولية ووطنية

لدفع التعاون الاقتصادي العربي:

"رؤى مستقبلية"